الفضاءات المنتجة للجريمة بالمجالات الحضرية:
عوامل التشكل، آليات التحكم وأدوات الحماية
(مقاربة جغرافية)

عبد الرحيم الرفاعي
طالب باحث بسلك الدكتوراه، شعبة الجغرافيا
الحسين أفقير
أستاذ باحث، شعبة الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان
المغرب

الملخص:

نتوخى من خلال هذه الورقة البحثية، الكشف عن الآليات المتحكمة في تشكل الفضاءات المنتجة للجريمة بالمجالات الحضرية؛ المتمثلة في النمو الديمغرافي السريع للساكنة الحضرية الناتج بالأساس عن احتدام ظاهرة الهجرة القروية، وغياب المرافق الضرورية بالمدن المستقبلة، وضعف نجاعة التخطيط الحضري. كل هذا ساهم في بروز نمط جديد من التعمير غير القانوني ومشيد على أراضٍ غير صالحة للبناء، ترتب عنها تشكل أحزمة و'جزر' من السكن العشوائي بهوامش المدن، اعتبرت بمثابة بواعث لتنشيط الظاهرة الإجرامية. ولحماية البيئة الاجتماعية من تأثيرات الجريمة والوقاية منها، تبنينا ثلاثة خيارات أكثر واقعية، تتجه نحو تجفيف منابع الهجرة الريفية، ونموذج تنموي حضري مرن ومتعدد الوظائف، وتجديد أساليب الحكامة الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الفضاءات المنتجة للجريمة، الهجرة القروية، التعمير الذاتي، المرونة الحضرية، مدن متعددة الوظائف، الحكامة الأمنية، نظم المعلومات الجغرافية، الذكاء الاصطناعي.

Abstract:

Through this paper, we aim to reveal the mechanisms that control the formation of crime producing spaces in urban areas; Represented by the rapid demographic growth of the urban population, resulting mainly from the intensification of the phenomenon of rural migration, the absence of necessary facilities in the receiving cities, and the poor efficiency of urban planning. Islands 'of slums on the margins of cities, considered as an incentive to activation of the criminal phenomenon. In order to protect the social environment from the effects of crime and prevent it, we have adopted three more a flexible and realistic options, directed towards drying up the sources of rural migration, .multifunctional urban development model, and renewing security governance methods

Keywords: Crime producing spaces, rural migration, Self-reconstruction, urban resilience, multifunctional cities, security governance, geographic information systems, artificial intelligence.

مقدمة

تطرح الظاهرة الإجرامية، اليوم قبل أي وقت مضى، إشكالات عديدة مع تعدد وتشعب أشكالها وتمظهراتها. هذه الظاهرة المعقدة أصبحت تتبلور يوميا وتتطور بشكل مقلق ومخيف جدا، خاصة بالمجالات الحضرية، بعدما انحسرت الروابط الأخلاقية وتراجع الوازع الديني، الذي نعتبره إحدى العناصر المؤطرة والضابطة للسلوك الإنساني داخل المجال. ومن هذا المنطلق نعتبر أن مختلف الاختلالات التي يمكن أن تترتب عن ممارسات طائشة للأفراد ضمن الأنساق الاجتماعية التقليدية وغيرها، من شأنها أن تهدد أمن واستقرار المجتمع والأفراد وتهدم أسس السلم الاجتماعي الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الترابية؛ بل أكثر من ذلك، فالسلوك الإجرامي له تداعيات كبرى على الجوانب النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية... للساكنة التي تنشط فيها مثل هذه الظواهر. وفي اعتقادنا فإن الحل يكمن في بدل المزيد من الجهود من قِبل مختلف الفاعلين الترابيين لمقاومة وحماية الأوساط الاجتماعية الهشة بالخصوص، من مثل هذه المنزلقات السلوكية درءًا لكل ما من شأنه أن يقوض مرتكزات صون النظام والأمن العام المجتمعي.

وتعتبر المجالات الهامشية من الحواضر المغربية التي تستوطنها الفئات الاجتماعية وافدة من أصول جغرافية قروية مختلفة، من أكثر الأماكن المنتجة للجريمة وللسلوكيات المنحرفة، لكونها تحتضن حمولة بشرية بوضعيات اقتصادية واجتماعية هشة (الفقر، البطالة، الأمية، الاقصاء والتهميش...)، بخصوصيات ثقافية غير متناسقة وغير منسجمة (اصطدام الثقافات)، مردها خلل في التكوين وفي اكتساب مهارات تسمح بالإلمام متطلبات التأقلم مع واقع جديد، واقع حضري معقد يصعب التبؤُ معه بالسهولة الممكنة، مما يجعل هذه الفئة تعيش على هامش المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الحضرية.

وتشكل هذه الوضعية الجديدة التي تعيشها ساكنة المجالات الهامشية المهمشة، السبب الرئيس في بروز وتطور متسلسلات (Series) من ردود أفعال سلبية تجاه مظاهر قد يعتبرها البعض من باب التهميش والاقصاء الاجتماعي وعدم القبول من طرف الآخر والنتيجة هي التظاهرات والحركات الاحتجاجية التي كانت ولازالت تكتسح ـــــــ بين فينة وأخرى ـــــــ الفضاءات العامة والمجالات المشتركة داخل جل المدن، أو بطريقة فردية: متجلية في الانتهاكات التي يمارسها بعض أفراد هذه الفئة لحقوق الأشخاص والأموال والممتلكات، كنوع من التمرد على القوانين والرفض لأسلوب الحياة غير المتوازن ولنمط العيش القائم. ومثل هذه الأمور أصبحت تستدعي التدخل الفوري من أجل استتباب الأمن وحماية المجتمع من مثل هذه الظواهر الاجتماعية، من خلال البحث عن المسالك الصائبة للتقليص من حجم صبيب الهجرة القروية نحو المدن، وكذا العمل على صياغة نموذج تنموي حضري يراعي الخصوصيات المجالية ويستجيب لحاجيات وطموحات الفئات الاجتماعية المهمشة اقتصاديا واجتماعيا. وبالموازاة مع هذين الخيارين، يجب استحضار وبقوة مسلك المقاربة الأمنية لضمان النجاح لكل ما من شأنه أن يصب في تدبير الحكامة الترابية وتحديث الأساليب والتقنيات الموظفة في مواجهة مثل هذه الظاهرة.

إشكالية الموضوع / الأسئلة المحورية

ماهي الآليات المتحكمة في تشكل الفضاءات المنتجة للجريمة بالمجالات الحضرية؟ أو بمعنى آخر، ماهي العوامل المساهمة في خلق ونمو الأحياء العشوائية بالمجالات الضاحوية للمدن؟ وإلى أي حد ساهمت مثل هذه البيئات في تنشيط الظاهرة الإجرامية؟ وما هي السبل الممكنة للحد من انتشارها قصد حماية مكونات المجتمع من آثارها؟

المنهج المعتمد

لمعالجة هذه الإشكالية، سنوظف المنهج "الوصفي التحليلي" المعتمد في الدراسات الجغرافية، من خلال وصف الظواهر المجالية المدروسة وتحليل الروابط والعلاقات التفاعلية بين الإنسان والمجال الذي يعيش فيه ويتعيش منه، من أجل إعطاء تفسير واقعي للأسباب الحقيقة للظاهرة الإجرامية.

أهداف الورقة البحثية

نتوخى من خلال هذه الورقة البحثية تحقيق ما يلي:

- إبراز أهمية الأبحاث الجغرافية في جرد وتشخيص وتفسير الاختلالات التي يمكن أن تمس الروابط والعلاقات التفاعلية بين الإنسان والمجال والتي قد تكون هي الباعث الأساس في تشكل الفضاءات المنتجة للجريمة؛
- إبراز مدى قدرة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد على تحديد وتوطين الأماكن التي تنشط فيها مثل هذه الظواهر الإجرامية وتوزيها المجالي. هذه الأداة نعتبرها ناجعة عندما يتعلق الأمر بصياغة رؤية استراتيجية استباقية بهدف التصدي لها قبل وقوعها وللتدخل في الوقت المناسب من أجل حماية المجتمع من الآثار المترتبة عنها؛
- المساهمة في إظهار العلاقات السببية بين المجال الجغرافي غير المتحكم فيه ونتشيط الظاهرة الإجرامية والسبل الممكنة للوقاية منها، باعتماد مقاربة تنموية ـــــــ أمنية من منظور جغرافي صرف.

1- الانفجار الحضري الكبير ومسألة تشكل الفضاءات المنتجة للجريمة

تحتضن المدن أكثر من نصف سكان العالم، ففي عام 2019 كان حوالي 55.72% من سكان العالم يقيمون بالحواضر، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 68% بحلول عام 2050. وفي المنطقة العربية قدرت نسبة سكان المدن بحوالي 59.2% خلال نفس السنة، وهي أعلى من المتوسط العالمي[1]. أما بالنسبة للمغرب، فقد انتقل عدد سكانه الحضريين من حوالي 3.39 مليون نسمة سنة 1960 إلى 8.73 مليون نسمة سنة 1981 (بعدما كان لا يتجاوز 350 ألف نسمة خلال سنة 1900)، ليرتفع هذا العدد إلى 16.46 مليون نسمة سنة 2004، ثم إلى 20.43 مليون نسمة سنة 2014؛ بنسبة تمدن بلغت حوالي 60.3%. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 73.6% بحلول سنة 2050 من مجموع ساكنة البلاد[2]، وبهذه النسب تكون قد تجاوزت بكثير تلك المسجلة بالمستويين العالمي والعربي. مما يجعل التوسع الحضري السريع للمدن أكثرا تعرضا لسلسلة من التحديات المتعلقة بالتحكم في النمو والقدرة التنافسية والأداء الوظيفي وسبل العيش وجودة الحياة.

مما لا شك فيه، أن لهذا "الانفجار الديمغرافي الحضري" مجموعة من الآليات المساهمة في تطوره، تلك المرتبطة أساسا بالنمو الطبيعي للساكنة الحضرية والهجرة الداخلية والخارجية نحو المدن التي عرفت دينامية اقتصادية ملموسة، وارتقاء بعض المراكز القروية المجاورة للمجالات الحضرية إلى مصاف مدن صغيرة ومتوسطة، وهيمنة بعض المدن على مجالاتها الضاحوية مكتسحة بذلك نواة سكنية قروية... كل هذه العوامل وأخرى، سرعت من وثيرة التوسع العمراني الحضري. لكن تبقى الهجرة القروية من أهم الأسباب التي ساعد ت، ولا زالت، على تفاقم الظاهرة الحضرية.

وفي السياق ذاته، ارتبطت هذه الظاهرة بالثورة الصناعية التي حققتها الدول المتقدمة خلال القرن 19 ميلادي والتحولات الاجتماعية التي عقبتها، لكن بالنسبة للدول الماضية على نهج التقدم لا يعدو الأمر كذلك، ومن بينها المغرب، فإنها اتصلت بخلخلة وزعزعة الأنظمة التقليدية للمجتمعات القروية، بفعل التدخل العنيف للأنظمة الاستعمارية من أجل سلب ونهب ممتلكاتها وخيراتها، وما تلا ذلك من سنوات عجاف وقحط اضطرت معها الساكنة القروية إلى الهجرة.

وأمام هذه الدينامية الحضرية المتسارعة، التي أصبحت معها الجهات المكلفة بتدبير وتخطيط المدن، خاصة بالنسبة للدول النامية، عاجزة تماما عن مسايرتها في ظل غياب رؤية واضحة وتخطيط حضري شمولي استراتيجي ومندمج موازي لوثيرتها أو سابق لهما، فإنه سيفتح الباب أمام مسألة "الفوضى الخلاقة في مجال التعمير (Creative chaos in the field of reconstruction)"، التي تمنح للتعمير الذاتي سلطة التحكم في إنتاج المجالات الحضرية وتحديد اتجاهاتها، بما يتناسب وطلب الفئات الاجتماعية الهشة. هذه المجالات غالبا ما تكون معقلا لمختلف المشاكل والاختلالات والأمراض الاجتماعية التي يترتب عنها إنتاج الجرائم.

1-1- المجالات الحضرية المنتجة للجريمة: المفاهيم والتصورات

عند النبش في قضايا الفضاءات الحضرية المنتجة للجريمة، ينصرف ذهننا مباشرة إلى الأحياء العشوائية أو الصفيحية أو الهامشية المهمشة المشكلة أساسا من السكن السري غير اللائق أو غير القانوني... إلى غير ذلك من المسميات، والتي تندرج كلها ضمن التعمير الذاتي الفوضوي وغير المنضبط لوثائق التعمير ولا يحترم قوانينه، مشكلا بذلك مشهدا عمرانيا منفرا يفتقد إلى أبسط شروط العيش الكريم، تأويه فئات اجتماعية يطبعها التفكك والتشرذم والفقر والهشاشة... كنتيجة طبيعية لالتقاء سكان من أصول جغرافية قروية مختلفة وبحمولة فكرية متعددة ومتنوعة، قاسمها المشترك هو البحث عن مستوطنة تخلصهم من واقع اقتصادي واجتماعي متردي وبيئة طاردة.

تنشأ هذه الفضاءات بطريقة تلقائية، يبدو أن لا دخل فيها للاستراتيجيات الجماعية؛ حيث أكد روبرت بارك (R. Park) أنها تنمو نتيجة لسيرورتي الانتقاء والتميز على أساس قيم معينة قد تقوم على اللغة أو العرق أو الثقافة أو الدخل، ولكن أهمية هذه القيم تأخذ في الخفُوت والاضمحلال تدريجيا كلما انتقلنا من الضواحي في اتجاه مركز المدينة. وفي السياق ذاته، فالمدينة في بعدها الايكولوجي، بحسبه، تنقسم إلى عدة مناطق "طبيعية" متجاورة، وفي هذه المناطق تعيش "المجموعة الحضرية" التي يعتبرها مجموعة مجالية، وجغرافية وروحية ـــــــــ ثقافية. إن كل فضاء طبيعي من فضاءات المدينة لا بد وأن يُطبع بالأحاسيس الخاصة بالسكان الذين يقطنونه، إن المجال الجغرافي البسيط يتحول إلى "حي" أي مجال متمتع بأحاسيس وتقاليد وتاريخ خاص. ولذلك فالحي يعتبر بدوره فضاء طبيعيا[3].

1-1-1- المفاهيم المرتبطة بالتعمير الذاتي

ظهر التعمير الذاتي بنمطه العشوائي منذ بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، عندما انتقل فقراء السكان العمل في المصانع وحاولوا توفير سكن هامشي لأنفسهم، أطلق عليه اسم "العشوائيات"، ونُعِت هذا الاسم بمجموعة من المسميات: "مدن الصفيح" و"مدن الأكواخ" و"السكن غير اللائق"، إلى غير ذلك.

إن أغلب الأحياء السكنية الحضرية التي نمت بشكل تلقائي في إطار التعمير الذاتي، كلها تندرج ضمن "مستوطنات عشوائية"، تعرَّف بمجموعة من المصطلحات المحلية تختلف من بلد لآخر، فمثلا: في تركيا تسمى "كاجيكوندو"، وفي البرازيل "فافيلا"، وفي كولومبيا "باريو"؛ وكلها مجتمعات سكنية عالية الكثافة وواسعة الانتشار، تم إنشاؤها غالبا خارج الهياكل القانونية والاقتصادية الرسمية للعديد من بلدان العالم الثالث. لقد أدى عدم قدرة الحكومات المحلية والوطنية على خلق فرص عمل مناسبة، وإسكان فقراء الحضر ـــــــــ باعتبارهما عاملان أجبرا ذوي الدخل المنخفض على غزو الأراضي العامة أو الخاصة ـــــــــ إلى إنشاء مثل هذه العشوائيات السكنية خلال عملية الاستيطان، التي تتكون عادة من شبكة معقدة من العلاقات بما يسمى القطاع الرسمي[4].

فالتعمير الذاتي بالمغرب يتصل بمجموعة من الأنماط السكنية للتعبير عن أحزمة من المباني السكنية غير اللائقة شبه حضرية، ذات كثافة سكانية عالية تنمو على هوامش المدن، من قبيل: السكن العشوائي، السكن الصفيحي، السكن غير اللائق، السكن الفوضوي /غير المنظم، السكن الهامشي، السكن الهش، السكن الفقير، الحي الشعبي...كلها أحياء تخلق وتنمو خارج إطار وثائق التعمير ولا تنضبط لقوانينه. ومهما تعددت المصطلحات والمفاهيم فإنها تعبر عن ثلاثة أنماط من السكن، وهي: الأحياء السكنية العشوائية، الأحياء السكنية الهامشية والأحياء السكنية الصفيحية أو ما يعرف بدور الصفيح.

أولا: السكن العشوائي

يوحي مفهوم "الأحياء السكنية العشوائية" (Slums) على الفور إلى تلك الصور القوية عن الفقر والبؤس والخطر والانحلال. منذ ظهورها في أدبيات اللغة الإنجليزية مع بداية القرن التاسع عشر، كان لمصطلح "العشوائيات" دلالة سلبية واضحة. ومع ذلك، لم يكن لها في الأصل معنى واحد. ومع بداية أربعينيات القرن ذاته، أصبح هذا المصطلح شائع في جميع أنحاء العالم، ويستخدم للتعبير عن "الأحياء

الفقيرة؛ كمعيار لتحديد السكن أقل جودة والظروف غير الصحية وملجأ لممارسة الأنشطة الهامشية بما في ذلك الجريمة والرذيلة والمخدرات والاعتداء...". وتعرف العشوائيات على أنها: "هي تلك الأجزاء المهمة من المدن حيث ظروف السكن والمعيشة سيئة للغاية"[5].

وقد عرف المعهد العربي لإنماء المدن الأحياء العشوائية بأنها: "مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أرضٍ تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وغالبا ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوافر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها". كما تم تعريفها بمناسبة الندوة التي أقيمت بالرباط سنة 1985 حول: "ظاهرة السكن العشوائي وأحياء الصفيح"، بأنها "كل سكن بني مخالفا للقوانين التنظيمية المعمول بها، ويشمل ذلك القوانين العمرانية والصحية والسلامة العامة، وتمثل خطرا على سكانها وعلى المجتمع وتضر بالمصلحة العامة في مستوى مبانيها أو كثافتها أو بظروف التجهيزات الموجودة بها، وغيرها من المعايير الصحية والفنية للسكن السليم"[6].

ثانيا: الأحياء السكنية الهامشية

تعرف "الأحياء السكنية الهامشية" (Marginal residential neighborhoods)، من وجهة نظر السوسيولوجيا، بأنها مجموعة من الأماكن التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي، والمصلحة المشتركة ويؤثر بعضهم على بعض، وهو بذلك المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء[7].

...فالهامشية إذن، تعبر عن وضع مكاني واجتماعي واقتصادي تجعل الفئات المهمشة خارج عن العملية الإنتاجية من منظور التقسيم الاجتماعي للعمل المنظم. أما من الناحية المكانية فتتموضع هذه الفئات على هامش المدينة وتمتهن حرفا وضيعة، كما تجد صعوبة في الاندماج داخل الحياة الحضرية[8].

ومن وجهة نظرنا المتواضعة، فمفهوم "الهامشية" إذا ما اتصل بالبنية الاجتماعية فإنه يحيل على وجود فئتين اجتماعيتين إحداهما تعيش بالمركز تقابلها أخرى تعيش على الهامش؛ وتتمظهر أوجه التهميش المجتمعي في النظام الاقتصادي (تمارس أنشطة اقتصادية غير مهيكلة أو غير مشروعة) والاجتماعي (عدم الاستفادة من الخدمات العمومية) والسياسي (عدم المشاركة السياسية والممارسات الانتخابية). لكن إذا ما ارتبط بالبعد المكاني فإنه يشكل المجال المحيط بالمدينة وضاحيتها. والضواحي ليست بالضرورة أن تكون عبارة عن أحياء عشوائية وغير مخطط لها وناقصة التجهيز، بل يمكن أن تكون أفضل من تلك الواقعة بمركز المدينة (متعددة الخدمات والوظائف)، كما هو الحال بالنسبة لكبريات بعض مدن العالم المتقدم.

ثالثا: الأحياء السكنية الصفيحية

يطلق مصطلح "الأحياء الصفيحية" (Shantytown) أو ما يعرف "بالباراريك" (جمع براكة)، وهي مغربة للكلمة الفرنسية " Baraque"، (التي تعني البناء المؤقت أو السكن المبني بشكل سيء وغير صلب)، على المناطق السكنية العشوائية، المبنية بالألواح والبلاستيك والخشب والقصدير، شيدوها عمال المركز الحراري في منطقة الصخور السوداء، بالقرب من ورشة عملهم، المسماة آنذاك "Carrière": وتعني "المقلع" أو "المحجر"، ومن هنا ستأتي أول تسمية لأول حي صفيحي بالمغرب "Carrière Centrale" وهي تسمية ستتم مغربتها لتعطي "كريان سنطرال"، وهو أشهر حي صفيحي عرفه المغرب[9].

ظهر هذا النوع من السكن لأول مرة في المغرب بمدينة الدار البيضاء، كما تمت الإشارة إلى ذلك، مع دخول المستعمر بداية القرن العشرين، وهو نمط سكني "مؤقت" مبني ببقايا ومخلفات المؤسسات الصناعية، في انتظار الحصول على سكن قار، وغالبا ما كان يشيد على أراض غير صالحة للتعمير بالقرب من الوحدات الإنتاجية والتحويلية التي أنشأت في تلك الفترة. وبعد ذلك، ستعرف هذه الظاهرة انتشارا واسعا بجل هوامش المدن، لا سيما الكبيرة والمتوسطة منها.

ومهما تعددت مصطلحات الأحياء السكنية العشوائية أو الهامشية أو الصفيحية والتعاريف المرتبطة بها، فإن بمجرد النطق بها ينصرف ذهننا إلى تلك الجزر (الأجزاء) من المجال الحضري المبنية بطريقة غير قانونية وغير مخطط لها، تتسم بكثافة سكانية عالية، ويسود بها سكن هش وغير لائق ويفتقر إلى أبسط شروط السلامة الصحية، وبنية تحتية مهترئة ورديئة وتغيب فيها المرافق والتجهيزات الأساسية. سكانها

يمارسون أنشطة اقتصادية غير مهيكلة في غالب الأحيان، وتنشط بها مختلف الظواهر الانحرافية والأمراض الاجتماعية. فهي إذن، وبدون شك تمتلك كل المقومات لتشكل فضاءات منتجة للجريمة.

ويقصد بـــ "الفضاءات المنتجة للجريمة" هي تلك الأماكن والمجالات التي تتميز بارتفاع معدلات الجريمة والأنشطة المرتبطة بها، وغالبا ما تكون هذه الأماكن عبارة عن أحياء سكنية مهمشة (عشوائية أو صفيحية)، تستوطنها مجموعات بشرية من أصول جغرافية متنوعة بوضعيات اقتصادية واجتماعية متأزمة وهشة، لها قواسم مشتركة من حيث الأسباب الدافعة للعيش فيها والقبول بالتبيؤ بين صراع ثقافتين مختلفتين، بل متناقضتين أيضا.

2-1-1- مفهوم الجريمة

كما هو معلوم، إن الجريمة ارتبطت بوجود الإنسان وتتطور بتطوره، بل اعتبرها "إميل دوركهايم" ظاهرة طبيعية سوية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجات تطورها، ويعلل ذلك بأن التنظيم الاجتماعي وتفاعل العوامل الحية فيه يحتم وجودها. ويقر العالم الإيطالي "أنريكو فيري" (Enrico FERRI) كذلك، بملازمة الجريمة للمجتمع. واعتبر الإجرام ظاهرة اجتماعية وليدة العوامل والعناصر الطبيعية التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية، كما توصل إلى أن استقرار الجريمة في المجتمع يخضع لما أسماه قانون "التشبع الإجرامي"[10].

وإذا كان الاعتراف الواضح بأن الظاهرة الإجرامية لا تخلوا أي مجتمع من المجتمعات، فإن الاختلاف في تحديد مفهوم الجريمة واضح أيضا؛ حيث تنوعت تعريفاتها عند علماء الاجتماع بتنوع بيئتهم الاجتماعية وتوجهاتهم الأيديولوجية والعرقية، فيما يعد جريمة في مجتمع ما لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، وما كان مجرّما في السابق أصبح الآن مسموحا به، والعكس صحيح أيضا. كما أن تطور الجريمة يفرض على علماء الإجرام والقانون والاجتماع... بملاحقته بالتدقيق المفاهمي وملاءمته مع التأثيرات التي قد يحدثها على مقياس الاضطرابات الاجتماعية، ويحتم على السلطة المخول لها صك النصوص التشريعية بتجديد وتحيين البنود القانونية ذات الصلة بها أيضا. وإلا تطلب الأمر إرساء مفهوم عالمي يتجاوز طابع إقليمية القوانين والمفاهيم التي يتولى إرسائها وأن يتجاوز الترميمات والإصلاحات التشريعية؛ أي عدم ثبات القوانين الجنائية ومفاهيمه على حال[11]. لذلك، الخوض في تعميق النقاش حول مفهوم الجريمة لن يؤدي بنتيجة ما، وهذا ما أكده جون ماكس ويل (J. MAXWELL) بقوله: "إن السلوك الإجرامي عمل نسبي لا يقبل التعريف المطلق، حيث أن نسبيته تمنع إيجاد تعريف محدد وثابت"[12].

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى بعض التعريفات التي تناولت مفهوم الجريمة في بعديها القانوني والاجتماعي، على النحو التالي:

- **المفهوم القانوني للجريمة:** عديدة هي التشريعات التي تناولت هذا المفهوم في حين أخرى تاركة المهمة للباحثين وفقهاء القانون. ويستند التعريف القانوني إلى القاعدة التشريعية التي تنص على أن: "الفعل لا يعد جريمة إلا إذا نص عليه القانون صراحة"[13]. والمشرع المغربي بدوره عرف الجريمة في الفصل 110 من القانون الجنائي على أنها: "فعل أو امتناع مخالف للقانون الجنائي ومعاقب عليه بمقتضاه". ويستند التعريف الذي جاء به الفقه الجنائي يقوم على اتجاهين: الأول، شكلي أو قانوني يعتبر الجريمة كل عمل مخالف للقانون الجنائي. والثاني، موضوعي أو اجتماعي يرى في الجريمة فعلا من شأنه إلحاق الضرر بمصلحة المجتمع والأفراد[14].
- **المفهوم الاجتماعي للجريمة:** عرف دوركايم الجريمة على أنها: "كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة"[15]. في حين عرفها الفقيه الإيطالي "رفائيل جارو فالو" (R. GAROFALO) بكونها: "كل فعل أو امتناع تتفق المجتمعات الإنسانية على تجريمه وفرض جزاء جنائي على من يرتكبه في كل زمان ومكان، نظرا لتعارضه مع مشاعر أفراد المجتمع الذين ارتضوا بالمعيشة الاجتماعية". وهناك من يرى على أنها: "كل انحراف عن المعايير والضوابط المتعارف عليها بغض النظر عن وجود قانون من عدمه في تجريم هذا السلوك، أي أن الجريمة هي السلوك المخالف للسلوك المرغوب فيه ويعود بالضرر على المجتمع"[16].

وبناء على ما سبق، يتضح أن مفهوم الجريمة هو كل فعل إيجابي أو سلبي (الامتناع) من شأنه أن يخرج عن القيم الأخلاقية الفضلى والمرجعية الدينية والإيديولوجية الفكرية، التي توافق بشأنها أفراد الجماعة ويخالف الشعور العام ويخدش أحاسيسهم ووجدانهم الجماعية، يترتب عنه إحداث أضرار واضطرابات اجتماعية، تتدخل الدولة بوضع قوانين زجرية لمعاقبة مرتكبيه، بهدف الحفاظ على النظام والأمن العام، الموكولين لها بموجب الاتفاق المبرم بينها وبين هذا المجتمع، في إطار العقد الاجتماعي.

1-2-عوامل تشكل الفضاءات المنتجة للجريمة بالمجالات الحضرية

نشأت ونمت جل المدن المغربية في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة ومختلفة، وتطورت في كثير من الأحيان بشكل تلقائي وعفوي، سواء خلال الفترة الاستعمارية أو ما بعدها؛ بحيث أدى ارتفاع وثيرة الهجرة القروية نحو هذه المدن إلى تزايد الطلب على السكن؛ وأي نوع من السكن؟: ذلك الموجه للفئات الاجتماعية المعوزة والفقيرة التي فرت من مناطق الطرد البيئي، وكذا الخدمات الأساسية المرتبطة به، وهو الأمر الذي عجزت أجهزة الدولة المكلفة بالإسكان وشركائها على تلبيته. نظرا لعدم توقع حجم الحمولة البشرية الوافدة من المجالات القروية من جهة، وضعف التخطيط الاستراتيجي والتهيئة المندمجة للمجالات الحضرية وفق مقاربة شمولية واستشرافية من جهة ثانية. وقد تسببت هذه المفارقة في إنتاج أنماط سكنية عشوائية في شكل جزر أو أحزمة محيطة بالمدينة.

1-2-1- الهجرة القروية وتضخم الحمولة البشرية الحضرية: إنتاج للمجالات الحضرية المهمشة

إلى عهد الحماية كان المغرب بلدا قرويا في الأساس، وكانت المدن فيه محدودة العدد ولا يتعدى مجموع سكانها 420.000 نسمة. لكن فيما بعد، عرفت الساكنة الحضرية دينامية ديمغرافية غير مسبوقة، وهذا لم يأتي نتيجة النمو الطبيعي لهذه الساكنة، حيث كانت نسبة التحضر ضعيفة لم تتجاوز 8 أو 9%، وإنما يرجع الأمر إلى الهجرة الوافدة من مختلف المناطق القروية المغربية التي ساهمت بالقسط الأوفر. وكان هؤلاء الوافدون يتكدسون أولا في ضواحي المدن العتيقة والمستحدثة، ولما ضاقت بهم السبل، احتلوا مناطق جرداء مجاورة ليقيموا عليها تجمعات سكانية "جديدة" من الخيام والأكواخ وبيوت الصفيح. وسرعان ما تحولت تلك التجمعات الهشة والمؤقتة إلى مدن عشوائية ومخيفة[17]. ومرد ذلك، إلى التدخل العنيف للسلطات الاستعمارية في مجالاتنا الوطنية بزعزعة وهدم الأسس التي كانت تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية للتنظيمات الاجتماعية التقليدية المشكلة للقبيلة، إلى تسريع وثيرة الهجرة نحو المراكز الحضرية الجديدة (الدار البيضاء، القنيطرة، الرباط...)، أملا في الحصول على دخل يؤمن لهم الحاجيات الضرورية للعيش.

وأصبحت السيولة النقدية الدخيلة تشكل رمزا كونيّا لتفريق وشائج الروابط الاجتماعية وتشتيتها، وأداة فاعلة للاندماج في مسلسل الرأسمالية العالمية. وبذلك، تشكلت علاقات اجتماعية وسلوكيات استهلاكية ونفسية جديدة، فسارت الحاجة إلى هذه السيولة أكثر من ضرورية، بل صارت معيارا للتباهي: تدفع المرشحين للهجرة بموجات كاملة [...] في سفر لا ينتهي ولا يعود منه إلا القلائل. وهكذا، فالحاجة الملحة إلى السيولة النقدية دقت ناقوس خطر نهاية الحياة الفلاحية، وبشكل لا رجعة فيه[18].

إن ما ميز هذه المرحلة هو تضخم المدن المغربية، وارتفاع وثيرة التحضر مباشرة بعد دخول المستعمر وانفتاح البلد على الخارج؛ هذا الانفتاح الذي قال عنه "روبيرت مونتاني" (R. Montagne): "إن المغرب المنغلق بقوة على ذاته في الماضي يتنفس اليوم من حدوده. النشاط الاقتصادي والخيرات تأتيه من مدنه [...] لقد كف المغرب عن تكديس سكانه النشيطين في الداخل، كما أن اكتشافه لذاته من خلال توحيد سياسي لم يسبق له نظير في تاريخه جعله من الآن فصاعدا في حاجة إلى التواصل مع الخارج"[19].

فكان لهذا الانفتاح على العالم الخارجي إلى جانب قطع الأنسجة التي كانت تربط الإنسان القروي بأرضه وبمجاله المعيشي، وكذا الروابط الاجتماعية التي كانت تشكل التنظيم القبلي التقليدي، انعكاس واضح على الحمولة البشرية الحضرية المكدسة على هوامش المدن، مشكلة بذلك أحزمة من البؤس والفقر، فيما أسموه "بالبروليتارية الحضرية". وهكذا أصبحت الجماهير الحضرية ـــــ القروية تعيش على متناقضتين: بين الحنين إلى الموطن الأصلي ذو الحمولة الفكرية والثقافية، والموطن الجديد الشبه الحضري الذي يوفر فُتاة السيولة

الرأسمالية عند شغل بعض الوظائف الحضرية الجنينية. هذا التناقض سينسج علاقة تراقص بين القرية والمدينة، التي ستفضي في النهاية إلى التشجيع على الهجرة نحو هذه الأخيرة.

وأمام التحولات المجالية والاجتماعية المسارعة التي عرفها المجال المغربي في العقود الأربعة الماضية الأخيرة، جراء توالي سنوات الجفاف وارتباط المحاصيل الزراعية بما تجود به السماء من مطر، وعدم قدرة الحقول الزراعية على تلبية الحاجيات المتزايدة من الغذاء لمالكها؛ بسبب تفتت الملكيات العقارية من جهة، وعدم قدرة الملاك على تحديد وسائلهم الإنتاجية من جهة ثانية... كل هذا، ينضاف إلى غياب المرافق والتجهيزات الضرورية (وإن وجدت فهي معطلة الوظيفة أو بعيدة عن الساكنة)، وضعف نجاعة العروض التنموية الهزيلة المهداة للعالم القروي. وفي مقابل ذلك، عرفت بعض المدن المغربية دينامية اقتصادية ملحوظة وتحتضن جل المرافق والتجهيزات الأساسية الاجتماعية والخدماتية...كل هذه العوامل ساهمت في تفاقم ظاهرة الهجرة القروية نحو المدن، لا سيما منها الساحلية، وبنفس الوثيرة التي كانت في الفترات السابقة، بل تضاعفت في بعض المناطق، إذ تقدر بحوالي 150.000 مهاجرا جديدا يغادرون القرية نحو المدينة كحصيلة سنوية، تركزت معظمها في مساحة مجالية ضيقة تهم الشريط الساحلي ما بين القنيطرة والدار البيضاء.بمساحة تقدر بحوالي 130 كم^2. ثم بعد ذلك، بعض المدن المتوسطية، خصوصا مدينة طنجة، هذه الأخيرة عرفت دينامية اقتصادية لا مثيل لها في العقدين الأخيرين بسبب تركز مجموعة من المؤسسات والوحدات الصناعية والتركيبية والتحويلية، تعززت مكانتها الاقتصادية بفضل "المركب المينائي طنجة ـــــــ المتوسطي".

والنتيجة هي تضخم الكتلة البشرية الشبه الحضرية بهوامش المدن، ترتب عنها تفاقم العجز السكني؛ حيث قدر بحوالي مليون و200 ألف وحدة سنة 2002، بينما الإنتاج لم يتعد 100 ألف وحدة، ثم تراجع إلى نحو 800 ألف وحدة سكنية سنة 2008. ومع سنة 2014، تقلص هذا العجز إلى حوالي 560 ألف وحدة، ثم كان من المتوقع أن يتقلص إلى النصف خلال 2021. ينضاف إلى هذا تلك الدور الآيلة للسقوط بالمدن العتيقة التي تقدر بحوالي 43 ألف بناية والتي تتدهور وضعيتها يوما بعد يوم، يقطن بها حوالي 42 ألف أسرة، بما يعادل 700 ألف نسمة، دون احتساب دور أحياء السكن العشوائي[20]. هذا العجز سيمهد الطريق لنمو السكن العشوائي ودور الصفيح بشكل غير متحكم فيهما؛ حيث إن 2.5 فرد يعيشون في غرفة واحدة، ونحو 27% من السكان يستوطنون أحياء ناقصة التجهيز أو دور الصفيح أو يعيشون في الأنسجة العتيقة المهددة بالانهيار. الناتج في الأساس عن غياب البنية التحتية والتجهيزات والمرافق العمومية الضرورية؛ كنتيجة حتمية عن بطء عملية التهيئة والتخطيط الحضريين واستشراف مستقبل المدن. وبالتالي سيصبح هذا النوع من السكن، فيما بعد، يؤثث المشهد العام لجل المدن المغربية.

1-2-2- غياب المرافق والتجهيزات الأساسية الضرورية للاستقبال

يقصد بالمرافق العمومية تلك المنظمات أو الأجهزة الإدارية العامة، وهي عبارة عن مجموعة من العناصر والهياكل المتنوعة المكملة للسكن من الداخل والخارج داخل الحي السكني، سواء كانت تربوية ـــــــ تعليمية (مدراس، دور الشباب...) أو ترفيهية ورياضية (مساحات خضراء، قاعات وملاعب رياضية)، التي من شأنها تعطي أكبر قدر من الفرص لالتقاء سكان الحي ببعضهم البعض، مما يكفل العلاقات الجوارية والأخوية بينهم ويوطد العلاقات فيما بينهم[21].

تلعب المرافق العمومية والتجهيزات الأساسية والبنيات التحتية؛ المرتبطة أساسا بالتعليم والصحة والخدمات البنكية والبريدية، والربط بشبكات الماء الموجه للاستعمال المنزلي والكهرباء والصرف الصحي، إلى جانب الخدمات المتعلقة بالجوانب الثقافية والترفيهية والرياضية إلى غير ذلك، دورا جوهريا في توطيد العلاقات الاجتماعية وتعزيز قيم المواطنة والاندماج السوسيوـــــ مجالي. وفي غيابها أو قلتها يتولد لدى المواطن نوع من ردود أفعال جماعية (الاضرابات المتكررة وأعمال الشغب وتخريب الممتلكات العمومية والخاصة...) وفردية (العدائية والانتقام والتمرد والميل نحو السلوكيات المنحرفة والإجرامية) تجاه الواقع المعيشي المتدني والوضعية المزرية التي تعيشها الساكنة في مثل هذه الأحياء (الروائح الكريهة، ضعف الإنارة العمومية، رداءة جودة الأزقة والمسالك، صعوبة الولوج إلى الخدمات التعليمية والصحية...). في حين وجود هذه المرافق بالأحياء السكنية من شأنها أن تُسْهم في تقوية العلاقات بين الأفراد وتحفز عندهم روح التبادل والتطور

والارتقاء، وتجعل من كل العناصر المشكلة للمبنى، سواء من الداخل أو الخارج، عوامل ترفيهية تربوية تبعث بالاطمئنان وتفتح سبل مبادرات الإصلاح والتغيير نحو الأفضل، وتعيد للروابط القرابية والجوارية أنسجتها المعهودة.

كما تلعب المؤسسات التعليمية والتربوية ومراكز التكوين والتأهيل المهني أدوارا محورية في إعادة تشكيل وتأهيل أفراد المجتمع قصد اندماجهم داخل البيئة الحضرية الجديدة، بما يتلاءم وخصوصيات مختلف أطياف المجتمع ومكوناته ذو الأصول الجغرافية غير المتجانسة. كما أنها ستساعد على الاندماج المرن لشغل الوظائف الحضرية غير المألوفة لديهم، وامتلاك مهارات خلق وظائف جديدة، والانخراط الفعلي في إيجاد وابتكار نموذج تنموي حضري يتماشى مع متطلبات مجتمع سريع التحول والتطور.

1-2-3- ضعف نجاعة التخطيط الحضري وغياب رؤية استراتيجية مندمجة وشمولية للمجالات الحضرية

تعتبر وثائق التعمير إحدى أهم الأدوات والوسائل التي تمتلكها الدولة وأجهزتها لإنتاج مجالات حضرية متوازنة ومتحكم في مستقبلها، من خلال البحث عن أنجع السبل والصيغ الملائمة للموازنة بين توفير عروض سكنية لمختلف شرائح المجتمع، مع الحرص على التوزيع العادل للتجهيزات والمرافق الاجتماعية، لضمان الاستفادة من خدماتها لجميع المواطنين، والنمو الاقتصادي بما يستجيب لمتطلبات السكان من فرص الشغل وإعادة توزيع الثروة بينهم.

تستند فكرة التخطيط العمراني، حسب المنظر جون فريدمان (J. Friedmann)، على مبدأ ابتداع "نشاط يسبق اتخاذ القرارات وبدء الإجراءات"[22]. وإذا كان التخطيط هو وضع الإطار المناسب لتوزيع السكان وأنشطته المختلفة بما تتلاءم وحاجياته الأساسية، فإن الأمر ليس بالسهل الممكن بالنسبة للدول التي تعرف توسعا عمرانيا متسارعا كالمغرب؛ إذ شهدت جل حواضره نموا مضطردا، مما أدى بالأجهزة المتعاقبة على تدبير السياسات العمرانية عدم مواكبتها لهذا النمو والتحكم في صيرورة التعمير، على الرغم من أن الدولة اهتمت بهذه السياسة منذ بداية الاستقلال أو بعده بقليل، وبشكل أكثر مع بداية سبعينيات القرن الماضي في إطار المخطط الخماسي (1973 ـــــ 1977)، ونظرا لقلة التجربة والكفاءة لدى الفاعل الترابي وضعف الموارد البشرية والمالية المرصودة، كان تدخل الدولة بطيئا ومقتصرا على إعداد برامج سكنية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. وبعد موجة الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي اكتسحت جل كبريات المدن المغربية عام 1984، أصبحت المدينة مصدر قلق وتوتر مختلف القائمين على تدبير الشأن الحضري؛ إذ تمخض عنه وضع مخطط مديري للتهيئة العمرانية (1981 ـــــ 1984) وتصاميم التهيئة المخصصة للجماعات (1984 ـــــ 1989) لمحاربة الأحياء الموسومة بالبؤر العنيفة[23]. وبفعل التحضر السريع جعل الطلب على المساكن ما بين 1982 و1990 يرتفع إلى ما بين 70.000 و80.000 مسكن سنويا؛ بينما لم يكن يتجاوز الإنتاج 50.000 وحدة سكنية. وتشير الإسقاطات أن البلاد في حاجة، خلال العقد الموالي، إلى بناء 180.000 مسكن كل عام. هذا في الوقت الذي تبين فيه الدراسات أن 70% من الأسر يقل دخلها الشهري عن 2500 درهم[24]. هذا يعني أن تحديات إنتاج المجالات الحضرية بما يستجيب شروط الكرامة الانسانية ستظل عاجزة أمام تحقيق الأهداف المرجوة.

وأمام هذه الوضعية المتأزمة عملت الدولة على وضع برنامج خاص لمحاربة السكن غير اللائق سنة 1993، وبرنامج إنتاج 200.000 وحدة سكنية في إطار السكن الاجتماعي سنة 1995. وخلال نفس السنة أعطيت أولى الانطلاقة لإنشاء المدن الجديدة، ويتعلق الأمر بـــ: سلا الجديدة سنة 1995، تامنصورت سنة 2004، تامسنا سنة 2007، الساحل ـــــ الخيايطة سنة 2009 والمدينة الجديدة الشرافات سنة 2009. وبعد ذلك، البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" سنة 2004. وكانت تهدف سياسة الإسكان هاته إلى الاستجابة للطلب المتزايد على السكن للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ومحاربة السكن الصفيحي والسكن العشوائي، في محاولة للتخفيف من حدة ردود أفعال جماهيرية متوقعة. إلا أن هاته البرامج لم تحقق النتائج المسطرة، نظرا لوجود مجموعة من الإكراهات، أهمها:

- النمو الديمغرافي المتسارع للساكنة الحضرية؛

- عدم ملاءمة النصوص التشريعية (القديمة) لمتطلبات ورغبات المدينة الحديثة؛
- تعدد الأنظمة العقارية وتعقدها وصعوبة تعبئتها*؛
- ضعف الموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرامج والمخططات السكنية؛
- سرعة انشطار ميكانيزم الأسرة المعنية بإعادة الإسكان في إطار محاربة السكن الصفيحي.

وبالموازاة مع هذه المجهودات وأخرى (إصلاحات هيكلية إدارية، تحيين بعض النصوص القانونية، إجراءات زجرية، عقد اتفاقات وشراكات...) واخفاقاتها، ظلت الأحياء العشوائية تتعدد وتنتشر واستمر البناء غير القانوني يلقي بظلاله على هوامش المدن؛ حيث أصبح المدار الحضري لمدينة الدار البيضاء، على سبيل المثال، محاطا بحزام من البنايات العشوائية تتجاوز 49 تجمعا سكنيا يقطن بها أزيد من 38 ألف أسرة، أي ما يعادل 200 ألف نسمة. وتمثل مدينة الناظور أقصى حالات التمدد العشوائي، إذ ظل أزيد من 70% من رقعتها المبنية إلى غاية 2012، نتيجة التجزئات السرية فاقدة للتجهيزات الأساسية[25]. وزادت هذه الظاهرة استفحالا مع الحركات الاحتجاجية التي أيقظتها رياح "الربيع العربي" سنة 2011، بحيث انشغلت السلطات المحلية بتقويض هذا السلوك الاحتجاجي من جهة، والتساهل مع مستهلكي الرصيد العقاري الحضري بطرق غير قانونية من أجل شراء السلم الاجتماعي من جهة أخرى. وفي سنة 2012 وضعت الدولة على عاتقها، مرة أخرى، مشروعا جديدا اسمه "سياسة المدينة"، ترمي من خلاله التقليص من مظاهر العجز والهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتصحيح الاختلالات المجالية الحضرية وإعادة توزيع المرافق العمومية والتجهيزات الأساسية بالشكل الذي يضمن استفادة جميع المواطنين من الخدمات التي أنشأت من أجلها.

وعلى الرغم من كل هذه التدخلات الرامية إلى إعادة تشكيل المشهد الحضري للتقليل من الفوارق المجالية؛ بين مركز للمدينة يحتضن جل المرافق والتجهيزات الأساسية وهوامشها تفتقر إلى أبسط شروط العيش الكريم، في محاولة لمسح معالم الصور المسيئة لجمالية المدينة ومظهرها وتقوية روابط الشعور بالانتماء للوحدة المجالية عن طريق تمكين مختلف مكونات المجتمع الحضري الاستفادة من الخدمات العمومية، أو بالأحرى التقليل من الاصطدامات العنيفة التي يمكن أن تنجم عن هذا التهميش والاقصاء. لكن واقع تدبير المدن المغربية لا زال يعرف تفاوتات مجالية واجتماعية صارخة. تضع صانعي القرارات المتعلقة بالتعمير والإسكان وسياسة المدينة أمام البحث عن الصيغ الملائمة للإجابة عن الإشكالية التي من خلالها يمكن إنتاج مجالات حضرية كفيلة بتحقيق السلم الاجتماعي. وأمام عجز السلطات المكلفة بتدبير المجالات الحضرية الوطنية عن تصحيح هذه الاختلالات بسبب جملة من المعيقات المرتبطة بالجوانب الهيكلية والبنيوية والقانونية والمالية، تمنح فرص جمة لمبادرة التعمير الذاتي الخارج عن القانون للإجابة عن انتظارات الفئات الاجتماعية الهشة لتوفير مأوى يتلاءم وقدرتها الشرائية، التي لم تستطع الدوائر المسؤولة المتعاقبة حلها ولا الموائد المستديرة الإجابة عنها. وبالتالي يكون الحل هو خلق فضاء للفوضى الخلاقة في مجال التعمير، يرضي الأطراف الثلاثة: السلطات المكلفة بالتعمير والفئات الاجتماعية الهشة والمنعشين العقاريين. باعتبارها حلا وسطيا للإشكالات المرتبطة بالتعمير والإسكان، المتوخى من ورائها الموازنة بين توفير السكن للفئات الاجتماعية الهشة والحفاظ على السلم الاجتماعي (الشكل رقم 1).

وعلى الرغم من ارتباط تعبير "الفوضى" بقيمة سلبية، تنم عن وجود ظواهر عشوائية وعديمة النظام وفاقدة التوافق. وباستثناء تعبير "الفوضى الخلاقة" (Creative Chaos) الذي استهلك بشدة في العقد الأول من القرن الحالي، كما صاغته وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق "كوندوليزا رايس"، يصعب ربط الفوضى بأي قيمة إيجابية. كانت رايس قد استخدمت هذا التعبير لوصف إيجابيات غير مرئية لما يحدث في الشرق الأوسط، خصوصا تداعيات أزمة حرب الخليج[26]. وتكمن إيجابيات توظيف تعبير الفوضى الخلاقة في مجال التعمير (بالنسبة لهذا الموضوع) في كونه يحقق نوع من التوازن بين ثلاثة فاعلين يتدخلون في المجال الحضري بدون وجه حق قانوني ولا وثائق التعمير مؤطرة للمجال، في تجاهل تام للتوقعات المستقبلية للآثار المترتبة عن هذا النوع من التعمير.

الشكل رقم 1: الأطراف المنتجة للمجالات الحضرية في إطار التعمير الذاتي

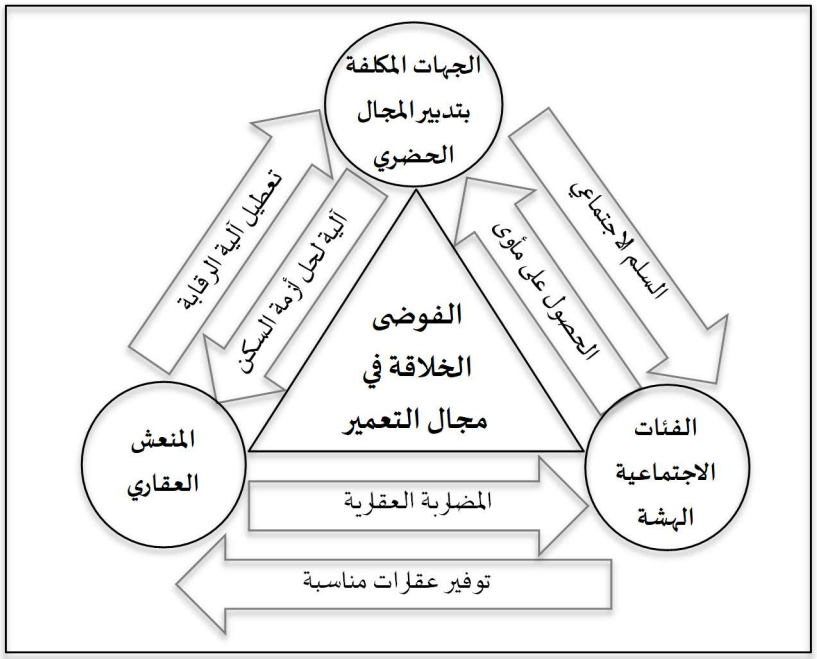

المصدر: تركيب شخصي (2023)

تخضع عملية إنتاج المجالات الحضرية، أو بالأحرى "المجالات القروية السائرة في طريق التحضر" للعلاقة التوافقية المبنية على توزيع المكتسبات أثناء التدبير المشتركة للرصيد العقاري غير المتجدد، تتعدد فيه أوجه القصور والعجز تتوزع بين الدوائر المسؤولة على تدبير المجال الحضري غير القادرة على تغطية مجالات تدخلاتها بوثائق التعمير بما يتلاءم والخصوصيات المجالية ومتطلبات الساكنة الحضرية ومسايرة الدينامية العمرانية المتسارعة، ومنعشين عقاريين لا يمتلكون الحد الأدنى من الروح الوطنية في التعامل مع الوعاء العقاري غير المتجدد بتوفير عروض سكنية تراعي القدرة الشرائية للشريحة الدونية للمواطنين، وهذه الفئة التي دفعتها لقمة العيش الاستقرار بهوامش المدن. لكن، الكل استغل وضعية الأنظمة العقارية المشتتة والمعقدة وغير المهيكلة.

1-3- مميزات وخصائص ساكنة الفضاءات المنتجة للجريمة

تتميز هذه الأوساط، من ناحية المسكن، ببنائها غير المهيكلة وغالبا على مواقع غير صالحة للبناء أو السكن (مناطق مهددة بالفيضانات أو سفوح واعرة تنشط بها ظواهر انزلاق التربة والانهيارات والانهيالات، أو بالقرب من مصادر التلوث...)، والبعيد عن مركز المدينة حيث تضعف أو تغيب الخدمات الاجتماعية والثقافية... التي تولد لدى أفراد المجتمع الشعور بعدم الانتماء، جراء التهميش والاقصاء وضعف فرص الإدماج، والإحساس بالإحباط وعدم الرضى بالواقع المعيشي (الوصم الاجتماعي المرتبط بالانتماء المجالي)، وهذا قد يدفع بعض الأفراد إلى التمرد والانتقام بارتكاب جرائم.

لقد سبق القول، بأن الساكنة المشكلة للأحياء العشوائية أو الصفيحية غالبيتها انحدرت من البادية بحمولة فكرية وثقافية مختلفة تماما عن الموطن الجديد. فهي مجالات لصراع الثقافات ومختبرها، أو بتعبير آخر فهي أوساط غير حضرية وفي نفس الوقت غير قروية، إنها أوساط حضرية ـــــــ قروية، أو في طور الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية. هذه الازدواجية تخلق ازدواجية على مستوى المعايير أيضا، فهل يحتكم الأفراد إلى الضوابط والأعراف السائدة في القرية وأية قرية؟ لأن السكان لم يأتوا من قرية واحدة بل قرى مختلفة وبالتالي أعراف وتقاليد مختلفة. أو إلى ما هو جاري به العمل على المستوى الحضري؟ ومن شأن هذا التفاوت وهذه الازدواجية أن يخلقا التثاقف والاختلاف والتباين في أنماط التفكير[27]. وهو الأمر الذي يدفع الأفراد إلى الانصهار في ثقافة جديدة تمازج بين ثقافات المنشأ وثقافة البيئة الجديدة لتشكل فيما يمكن أن يسمى "ثقافة هجينة" (Hybrid culture) للوسط الشبه الحضري، في انتظار نضجها لترقى إلى مستوى التحضر.

وهو ما أفضت إليه دراسات روبيرت بارك أثناء تناوله ظاهرة "الهجرة والهامشية"، حيث توصل إلى أن الحركات الهجرية تساهم في تشكل فيما أسماه نمط "الشخصية المقسمة"، من خلال الربط بين التيارات الهجرية والتقدم الثقافي؛ أي الشخصية الموزعة بين ثقافتين، ولهذا يحس المهاجر الجديد بالعزلة داخل الوسط المستقبل، وهذه العزلة تفجر لديه مفهومه الخاص للقيم والعادات والتقاليد. إن أهم ما يميز الإنسان الهامشي هو خاصية عدم الاستقرار والشعور بالحرية والاستعداد الدائم لخوض غمار تجارب جديدة وابتداع أشكال متميزة من العلاقات الاجتماعية. وبهذا يكون المهاجر "إنسان الثقافتين، وإنسان المجتمعين"[28].

إن ما يميز ساكنة المجالات الهامشية، كذلك، هو تدني المستويات التعليمية لغالبية أفرادها، لكون أنها وافدة من مناطق قروية لم تكن تكترث لمسألة تدريس أبنائها، بقدر ما كانت تراهن على توفير طاقة إنتاجية تساعدها في الحقول تبعا لتقسيم العمل، وإن حاولت القيام بذلك، فإنه ليس بالأمر اليسير؛ إما لبعد المؤسسات التعليمية عن القرى وأحيانا غيابها بالمرة (على الأقل في السابق)، وإما لعوز وفقر الأسر وهو المرجح لكونه هو الدافع إلى الهجرة. هذا الإشكال يطرح صعوبة في الانصهار والاندماج بشكل سلس في الحياة الحضرية والولوج إلى بعض وظائفها التي تبدو جديدة وغير مألوفة لديهم. وفي ظل غياب أو ضعف المرافق السوسيوـــــــ تربوية والتأهيلية بالمستوطنات الجديدة يظل الحال على ما هو عليه، مما يؤدي ببعض السكان الاحتفاظ بنفس الأنشطة المزاولة في القرية خصوصا تربية المواشي، فيما يعرف "بتريف الحواضر أو المدن". في حين البعض من الجيل الصاعد يترامى على الأرصفة للقيام بالأنشطة التجارية غير المهيكلة، والبعض الآخر يبحث لنفسه عن مصدر رزق بشتى الوسائل ولو بطرق غير مشروعة: كالسرقة والاتجار في المخدرات والمشروبات الكحولية والدعارة...

من سمات مجتمعات الأوساط الهامشية كذلك، أنها خارج المنظومة الاقتصادية المهيكلة (تمارس أنشطة وضيعة على الهامش وغير مشروعة، تستغل الفضاء العمومي لممارستها ولا تخضع لعملية التضريب، أو تلك التي تهدد السلم الاجتماعي...)، وعلى هامش المشاركة السياسية ولا تنخرط في تدبير الشأن العام المحلي (عن جهل أو عن قصد)، كما فرضت عليها الطبقية والتصنيف الاجتماعي أن تتقمص الفئة الدونية في التنظيم الهرمي الاجتماعي، الموسومة بالتهميش والاقصاء وانتشار الجريمة.

ومن أبرز خصائص الإنسان الهامشي أنه يعيش أربع حالات من الحراك، على النحو التالي:

- حراك مجالي: الانتقال من منطقة لأخرى؛
- حراك مهني: الانتقال من مهنة إلى أخرى؛
- حراك اجتماعي: الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى؛
- حراك ثقافي: الانتقال من ثقافة إلى أخرى[29].

خلاصة لما سبق، إن كل هذه المميزات وأخرى (ضعف أو غياب الرقابة الأمنية، قلة فرص شغل تناسب خبرتهم...)، تجعل من الإنسان الهامشي ينغمس في الممارسات والسلوكيات المنحرفة تتفاوت خطورتها بحسب ظروف تشكله، كردة فعل لما يعانيه من بؤس وفقر وأوضاع معيشية متردية، ملتصقة بأحياء الذل والمهانة، وأمام غياب هياكل التأطير والتكوين والتأهيل المهني المساعدة على الاندماج

في سوق الشغل الحضرية. زد على ذلك، ضعف الرقابة الأمنية بسبب ضيق الأزقة والممرات وغير المعروفة، يصعب على رجال الأمن الوصول إليها لفرض النظام والأمن العامين بها وردع ذوي التصرفات الطائشة والميولات الإجرامية، الأمر الذي يشعر هؤلاء الأشخاص بأن المنطقة غير خاضعة للقوانين وفي مقابل ذلك يشعر باقي المواطنين بحالة من الذعر والخوف واللأمن.

2- أدوات حماية البيئة الاجتماعية من تأثيرات الجريمة على الإنسان والمجال

تتشعب القوى المتدخلة في إنتاج الفضاءات المنتجة للجريمة بالمجالات الحضرية؛ بحيث يصعب تحديد كل العناصر المساهمة في إنتاجها وتشكلها، ولا يكمن الإحاطة بتفاصيلها إلا من خلال دراسة نسقية وشمولية وبطريقة توليفية، تلتئم حولها كل العلوم الإنسانية والاجتماعية. لكن، حاولنا من خلال دراسة وتحليل نتائج بعض الدراسات والأبحاث السابقة التي تقاطعت مع هذا الموضوع، التوصل إلى العوامل الرئيسة المساعدة على تكون مثل هذه الفضاءات والمتمثلة أساسا في: الهجرة القروية، وغياب آليات الاستقبال، وضعف نجاعة التخطيط الحضري. لذلك، تبقى مسألة الاهتمام بالتنمية القروية كوسيلة لتجفيف منابع الهجرة نحو المدن، ونهج مقاربة شمولية ومندمجة خلال تدبير وإنتاج المجالات الحضرية قائمة على المرونة وتعدد الوظائف، من بين النقاط الأساسية التي يمكن إثارتها للنقاش في علاقتها بالإشكالات المرتبطة بإنتاج معاقل الجريمة والسلوكيات المنحرفة، المترتبة عن التمدد الحضري غير المراقب والتعمير الفوضوي. إلى جانب مسألة تحديث أساليب الحكامة الأمنية لحماية المجتمع من الجريمة.

2-1- تعتر مسار التنمية الترابية بالأوساط الريفية الهشة، حال دون وقف نزيف الهجرة نحو المدن

تعد معضلة الهجرة القروية من أهم التحديات التي تواجهها مختلف الدول، لا سيما الدول النامية ومن بينها المغرب، والتي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الريفي؛ حيث تُفرغ المجالات القروية، بشكل مستمر، من الطاقة الإنتاجية العاملة في النشاط الفلاحي والأنشطة التي تدخل في اعتباره، مما تنعكس، حتما، على المردودية الفلاحية من جهة، وتشكل أزمة حضرية عويصة ينجم عنها تكدس الحمولة البشرية ببعض المدن التي تعرف دينامية اقتصادية بالأساس من جهة أخرى. تتعاظم وتتفاقم مجموعة من التحديات المتعلقة بالتدبير الحضري؛ من قبيل زيادة الطلب على السكن والتجهيزات المرتبطة به والوظائف والمهن الحضرية، التي هي في الأصل محدودة، ويزداد كذلك الضغط على الخدمات الأساسية... مما يصعب على الفاعلين الترابيين وشركائهم تلبيتها والالتزام بتوفرها. وبالتالي سيفتح الباب أما التعمير الذاتي والمضاربة العقارية لإنتاج مجالات حضرية مختلة ومعطوبة بمشاهد منفرة وأحيانا مقززة، تحتدم معها كل الاختلالات والأمراض الاجتماعية التي تستوجب التدخل الفوري لتصحيح الوضع على عدة أصعدة: الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني...

ومن وجهة نظر أخرى، لا يمكن لأي أحد أن ينكر الجهود المبذولة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية بالعالم القروي، لا سيما، فيما يخص الربط بشبكات الماء والكهرباء والطرق وتوطين المرافق التعليمية والصحية... لكن، ورغم كل هذا، فإن معضلة الهجرة القروية لازالت مطروحة وبحدة وفي تزايد مستمر. ومرد ذلك إلى خلل في البحث عن الصيغة الملائمة لتدبير التنمية الترابية بالأوساط القروية، وقصور على مستوى تنزيل المشاريع الموجهة لمختلف فئات مجتمع هذه الأوساط. ومن أوجه قصور التنمية الترابية بالعالم الريفي نجد ما يلي:

- عدم استهداف المجالات القروية التي تعرف افراغا سكانيا مكثفا بالاستمارات والمشاريع التنموية؛ عن طريق خلق وحدات صناعية وتحويلية بالمناطق القروية الأكثر هشاشة، ودعم وتشجيع المستثمرين والمقاولين على توجيه مشاريعهم نحو هذه المناطق، رغم التكلفة التي تتطلبها هذه العملية، لكنها لن تصل إلى تلك المخصصة لمكافحة أحياء الصفيح، والهدف هو خلق فرص شغل والثروة وإعادة توزيعها مع ساكنة المناطق الفقيرة؛
- عدم توطين المرافق والتجهيزات الأساسية بالشكل العادل والكافي بين مختلف الوحدات الترابية القروية، لا سيما بالمناطق الأكثر هشاشة وفقرا، ترتب عنها عوز في الخدمات المقدمة، وقصور على مستوى ربط المداشر والقرى بالطرق لفك العزلة عنها، وتزويدها بوسائل النقل والمواصلات وكل المعدات اللوجستيكية المشجعة على الاستثمار؛

- خلل في توصيل الدعم اللازم (المالي والمعرفي) للفئات الهشة من المجالات القروية، بغرض تحسين الممارسات الزراعية وتحديث أساليب الإنتاج. كما أن حجم المياه المعبأة غالبا ما توجه للحواضر والمناطق السهلية الموجودة في السافلة، ولا يحول منها إلا القليل إلى مناطق الخصاص. أضف إلى ذلك، أن مبادرة تجميع الأراضي المخصصة للأنشطة الزراعية لم تفلح في تحقيق النتائج المرجوة. ثم أن إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في المجال الزراعي والاهتمام بالمزروعات ذات جودة عالية ولها قدرة تنافسية أكبر، لم تجد البيئة المناسبة لها في مثل هذه الأوساط؛
- غياب مراكز التكوين والتأهيل المهني بتخصصات متعددة بالمجالات الأكثر فقرا، كخيار استراتيجي لتمكين شباب المنطقة من تطوير وتثمين الأنشطة الاقتصادية المحلية وخلق فرص شغل جديدة بما يتناسب مع الخصوصيات المجالية. وما يزيد الطين بلة، هو الانقطاع المبكر عن التمدرس يحول دون تمكين الساكنة من امتلاك آليات الانخراط الفعلي في صناعة القرارات التنموية التي تهم مجالاتهم، والتجاوب معها بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة منها؛
- فشل المخططات والبرامج الهادفة إلى تقوية اقتصادات المدن الجبلية الصغيرة والمتوسطة والمراكز المحددة الداخلية، باعتبارها حواجز أمام تدفق التيارات الهجرية نحو المدن الساحلية الكبرى؛
- الاهمال التام للخدمات الترفيهية والثقافية المساعدة على النمو السليم للتنشئة الاجتماعية، وتقوية روابط انتماء الساكنة بمجالاتها الأصلية.

2-2- عدم ملاءمة التخطيط الحضري مع متطلبات المدن المتعددة الوظائف

لم يعد دور مفهوم تخطيط المدن، كما كان في السابق، يقتصر على فكرة تقسيم وتجزيئ الوعاء العقاري وفق أشكال هندسية بمقاييس رياضية مضبوطة، من أجل إنتاج وحدات سكنية لإيواء الساكنة الحضرية ومواكبة نموها الديمغرافي المتسارع، وما يلازمه من مرافق وتجهيزات أساسية ومراكز تجارية. فاليوم أصبح من الضروري تصميم وتخطيط المدن بمعايير تتجاوز الوظيفة السكنة، لتتعداه إلى إنتاج مدن تلبي الرغبات والاحتياجات الجامحة لساكنتها، تقوم على تعدد الوظائف وتضمن الاستدامة وتتمتع بنوع من المرونة لاستجابة للتغيرات الآنية والمستقبلة.

وقد ظهر مفهوم المرونة الحضرية كنموذج جديد في تدبير المدن، للاستجابة للضغوط المترتبة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والديمغرافية السريعة، التي يمكن أن تؤدي إلى بروز مجموعة من الاختلالات في الأوساط الحضرية. ولذا تحتاج المدن إلى نموذج تنموي مرن ومستدام قادر على توفير الحلول المناسبة لمتطلبات سكانها المتزايدة. وينبغي أن تكون هذه الحلول مجدية اقتصاديا، وشاملة للجميع اجتماعيا، ومرنة بيئيا ومستدامة، وتضمن التوزيع العادل للخدمات والمنافع لجميع شرائح المجتمع[30].

وعلى الرغم من الاستعمالات المختلفة لمفهوم "المرونة الحضرية" (Urban resilience) في تخصصات عدة، إلا أنه ظل مفهوما غامضا ومحيرا، احتدم النقاش حوله بشكل كبير وخلق جدلا واسعا[31]. لكن سنقف هنا على التعريف الذي صاغته الأمم المتحدة؛ حيث اعتبرتها، هي: "القدرة القابلة للقياس لأي نظام حضري مع سكانه، للحفاظ على الاستمرارية أثناء الصدمات والضغوط كافة، مع التكيف الإيجابي والتحول نحو الاستدامة". ومن زاوية أخرى، هناك من عرف المدينة المرنة على أنها: "تقيم وتخطط وتعمل استعدادا واستجابة للكوارث/ التهديدات [...] لحماية وتحسين حياة الناس وتأمين مكاسب التنمية، وتعزيز البيئة القابلة للاستثمار، وإحداث التغيير الإيجابي"[32]. ومن خلال هذه التعاريف، يظهر بأن مفهوم المرونة الحضرية هو أسلوب جديد للتدبير الأمثل للمدينة، حتى تكون قادرة على مواجه التحديات وتمنح فرص أكثر للساكنة مع ضمان الاستدامة الحضرية. وتنبني المرونة الحضرية على ثلاث ركائز أساسية هي:

- القدرة على التكيف: تجويد خدمات التعليم والصحة، وتوفير الغذاء والمياه؛
- الطاقة الاستيعابية: تقوم على الدعم الاجتماعي، وتوفير المساحات الخضراء، وإنشاء البنية التحتية الوقائية، والتمكن من الوصول إلى وسائل النقل؛

- القدرة التحويلية: تتجلى في القدرة على نقل تكنولوجيات الاتصالات، وتوفير خدمات الطوارئ الحكومية والتخطيط العمراني الموجهة للمجتمع[33].

إذن، كيف يمكن الانتقال من مدن مغربية مختلة مجاليا واجتماعيا إلى مدن مرنة ومتعددة الوظائف؟، تلك هي معادلة صعبة التحقق، لكن ليست بالمستحيلة، إذا ما تم القطع مع الممارسات السائدة في التعامل مع الرصيد العقاري الحضري من جهة، وينبغي أن تتبلور نماذج تنموية تراعى فيها الخصوصيات المجالية المحلية وفق مقاربة شمولية ومندمجة من جهة أخرى، تتجاوز تخطيط المدن أحادية الوظيفة (إدارية، صناعية، سياحية، ثقافية...). هذه المقاربة الجديد، ستمنح فرص أكثر للاستثمار في مجالات متعددة ومتنوعة (الصناعة، السياحة، التجارة، الخدماتية...)، وبالتالي ستمكن الساكنة من الحصول على خيارات أفضل في مجال سوق الشغل. كما أنها ستضمن استفادة مختلف شرائح المجتمع من الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، والعمل على تطوير البنية التحتية لتمكين المواطنين من الاستعمال المرن للمجال، ثم تعزيز المدن بنظام اقتصاد ذكي، إلى غير ذلك من الحلول الجذرية.

كل هذا، من شأنه أن يُغيّب كل أشكال العشوائيات ومظاهر الهامشية وكل الاختلالات المجالية والاجتماعية بالأوساط الحضرية، التي تنمي لدى المواطن الإحساس بالتهميش والإقصاء والهشاشة، وتلك هي العوامل المساعدة على انتشار الجريمة والسلوكيات التي تدخل في اعتبارها. في حين التصرفات الطائشة والجرائم التي تعبر عن الحالات الشاذة من المجتمع لها صلة بالعوامل السيكولوجية أو الوراثية... يمكن مواجهتها بأساليب وآليات أخرى.

2-3- تفعيل آلية الحكامة الأمنية وتحديث تقنيات وأساليب مكافحة الجريمة

يعتبر مفهوم "الحكامة الأمنية" (Security governance) من بين المفاهيم التي انشطرت من المفهوم العام "للحكامة" (Governance)، والتي شاع توظيفها في أدبيات مختلف الحقول المعرفية والمؤسسات الدولية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، باعتبارها مقاربة جديدة في تدبير التنمية الترابية والبشرية. وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) مصطلح الحكامة على أنها: "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار تدبير شؤون بلد ما على جميع المستويات، وهي مقولة تضم الآليات والصيرورات والعلاقات والمؤسسات المعقدة، التي بواسطتها يقوم المواطنون والجماعات بمفصلة مصالحهم وممارسة حقوقهم وتحمل واجباتهم، كما يتوجهون إليها بغاية تصفية خلافاتهم". وبالانتقال من المفهوم العام للحكامة، الذي تطرقنا له بشكل مقتضب، إلى مفهوم الحكامة الأمنية الذي تناولته مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية)، وكذا الباحثين والخبراء والمهتمين بالشؤون الأمنية، كل منهم حاول إعطاء تعريفات لها بحسب وجهة نظر تخصصاتهم ومجالاتهم والأهداف المتوخاة منها. لكن، ليس مطلوب منا هنا مقاربة المفهوم حسب تعدد هذه التخصصات بقدر ما هو مطلوب إعطاء تصور عام حول ماذا يقصد بالحكامة الأمنية، وفي هذا الصدد نستدرج التعريف الذي جاء به الأستاذ "سراج باربو" (Serge BARBEAU) الذي يعتبرها ذلك "المسلسل الديمقراطي في اتخاذ القرار والتنسيق والمساءلة الجماعية، والذي يتم إقراره من قبل الشرطة والمؤسسات السياسية والمجتمع المدني، بغية إنتاج تدبير فعال للأمن العمومي". أما بالنسبة لـــ "بونوا ديبون" (Benoit DUPONT) فيقصد بها: "المفهوم الذي وضع الإنسان في صميم الأمن وربطه بالتنمية المستدامة، مع إخضاع الأجهزة الأمنية للمراقبة الديمقراطية وإنعاش صيرورة تشاركية تقوم على أساس إعادة توزيع أدوار الأمن بين جميع الفاعلين، لجعل الأمن محرك للتنمية"[34].

ومن خلال هذه الإشارات الإيضاحية لهذا المفهوم، يتبن أن على الأجهزة المكلفة بالحفاظ على الأمن والنظام العام، باعتبارهما مرتكزين تقوم عليهما المقاربة التنموية لأي مجتمع، أن تجدد الآليات التي تدبر بها الحكامة الأمنية، لمسايرة التطورات والمستجدات تبعا لتطور الجريمة وكل التصرفات الطائشة غير المقبولة اجتماعيا وقانونيا، عن طريق توظيف ما توصلت إليه العلوم الأمنية والجنائية وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، بهدف حماية البيئة الاجتماعية من هذه الممارسات المعرقلة لمسار التنمية المستدامة.

وفي السياق ذاته، أصبح توظيف نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي في خدمة السياسات الأمنية، أمراً ضرورياً في الوقت الراهن، لتجويد الخدمات الأمنية المرتبطة بحماية البيئة الاجتماعية من الجريمة، بالتنبؤ بها قبل حدوثها والكشف عن المتورطين في حالتها بواسطة تطبيقاتها الذكية، باعتبارها لا تخرج عن كونها ذات طبيعة احترازية تتوخى منها السلطات الأمنية الاضطلاع بوظيفتها الأمنية على أفضل وجه.

1-3-2- توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية في الحد من الظاهرة الإجرامية

عرفت الدراسات والأبحاث العلمية الجغرافية تطورا كبيرا في العقود القليلة الأخيرة، بفضل توظيف مجموعة من التقنيات والأدوات الحديثة التي فرضتها مكتسبات التقدم التكنولوجي والمعلوماتي؛ حيث جددت معهما البحوث الجغرافية أدواتها وتقنياتها البحثية عن طريق استخدام "نظم المعلومات الجغرافية" (Geographic Information Systems) و"الاستشعار عن بعد" (Remote Sensing) في تحليل وتفسير الظواهر المجالية والاجتماعية.

لهذه الغاية، أصبحت "نظم المعلومات الجغرافية" (GIS) تكتسي أهمية بالغة في جل الدراسات والأبحاث العلمية ذات الطابع المجالي، بفضل الإسهامات التي تقدمها للوصول إلى اتخاذ القرارات الصائبة لمعالجة الإشكالات والقضايا المجالية، من خلال تحليل ومعالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بالظواهر الطبيعية والبشرية والتفاعلات القائمة بينهما ضمن رقعة جغرافية معينة. ولقد وظفت هذه التقنية بشكل كبير في تدبير الأوساط الطبيعية (تراجع المجالات الغابية، المناطق المهدد بالفيضانات، انزلاق التربة والتعرية...) والاستغلال الأمثل لاستعمال الأرض (مختلف الأنشطة الاقتصادية، إعداد المجالات القروية وتدبير وتهيئة المجالات الحضرية...).

وبناء على ما تقدم، لا بد من الإشارة إلى بعض التعريفات التي همت نظم المعلومات الجغرافية بهدف تسليط الضوء على الأدوار التي ابتكرت من أجلها. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي تناولتها بحسب تعدد وتنوع مجالات تطبيقاتها والأهداف المتوخاة منها والفروع العلمية الموظفة لها. وفي هذا الصدد، سنقف على أهم التعاريف التي حاولت شرحها، ومن بينها التعريف الذي جاء به دويكر كينيث (Dueker KENNETH) على أنه: "نظام معلوماتي متميز يحتوي على قواعد بيانات تعتمد على دراسة التوزيع المكاني للظواهر والأنشطة والأهداف التي يمكن تحديدها في المحيط المكاني؛ مثل النقاط والخطوط والمساحات، حيث يقوم هذا النظام بمعالجة البيانات المرتبطة بتلك النقاط أو الخطوط أو المساحات لجعل البيانات جاهزة للاسترجاع من أجل تحليلها أو التعرف على بيانات أخرى من خلالها"[35]. في حين يرى باركر دنسون (Parker DENNISON) نظام المعلومات الجغرافي بأنه: "مجموعة من رزم البرمجيات التي تمتاز بقدرتها على إدخال وتخزين واستعادة ومعالجة وعرض بيانات مكانية لجزء من سطح الأرض"[36]. غير أن التعريف الذي قدمته شركة "ESRI" (Environmental Systems Research Institute) الأمريكية، التي تأسست سنة 1969، يبقى هو الأكثر تداولا واستعمالا؛ بحيث اعتبرت نظم المعلومات الجغرافية على أنها: "مجمع متناسق يضم مكونات الحاسوب والبرامج وقواعد البيانات، بالإضافة إلى الأفراد، ويقوم في مجموعه بحصر دقيق للمعلومات المجالية وتخزينها وتحديثها ومعالجتها وعرضها"[37].

وبما أن نظم المعلومات الجغرافية تتوقف بشكل مباشر على البيانات المتعددة الأطياف التي يتم جمعها والتقاطها بواسطة تقنية "الاستشعار عن بعد" باستخدام الأقمار الاصطناعية والطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار الأرضية الأخرى، من أجل إنشاء قاعدة بيانات تساعد على إنتاج الخرائط للظواهر المجالية المدروسة وتوفير بيانات جغرافية بشأنها. فإن مسألة الإحاطة بتعريف لهذه التقنية بات أمرًا لا بد منه. وفي هذا الصدد، نقدم التعريف الذي جاء به الباحثان ELACHI وVAL ZYL؛ حيث عرفاه على أنه: "ذلك العلم الذي يتم بواسطته الحصول على المعلومات المتعلقة بجسم ما بدون أن يكون هناك اتصال طبيعي معه، ويتم الحصول على تلك المعلومات عن طريق استكشاف وقياس التغيرات التي يحدثها الجسم على الحقل المحيط به، سواء كان حقلا كهرومغناطيسيا أو صوتيا أو

مكانيا، ويتضمن ذلك وجود حقل كهرومغناطيسي ينعكس أو ينبعث بواسطة الجسم أو تأثير الجاذبية الأرضية أو الحقل المغناطيسي المحيط بالجسم"[38].

ومهما تعددت تعاريف نظم المعلومات الجغرافية بحسب الحقول المعرفية الموظفة لها، فإنها تلتقي في الأهداف والغايات المتوخاة منها، وهي ترجمة العناصر المادية في العالم الحقيقي إلى أشكال يمكن عرضها ومعالجتها وتحليلها (على سبيل المثال: حركة المرور، حوادث السير ومعلومات الشرطة حول الجرائم...). وتستخدم هذه النظم نوعين من نماذج البيانات؛ يمثل النوع الأول المعلومات المكانية (النقاط والخطوط والمساحات) وهي العناصر الأساسية لتمثيل الظواهر المجالية كارطوغرافيا كل واحد منهما يشكل ملفا خاصا به، فيما النوع الثاني هو نموذج البيانات النقطية المعبر عنها بصورة، يمكن أن يكون ملف لصورة جوية / القمر الاصطناعي أو صورة الاستشعار عن بعد. وهذه الصورة النقطية هي عبارة عن شبكة مكونة من وحدات تسمى "بكسل" (Pixel) لكل واحدة منها قيمة معينة وتخضع لمعيار الدقة؛ فكلما كانت وحدة بكسل أصغر كانت الدقة أعلى، والعكس صحيح. إن عملية دمج هذين النموذجين للبيانات بشكل جيد مع جمع المعطيات والبيانات وإدخالها والتحقق من صحتها، تعمل برمجيات نظم المعلومات الجغرافية على التحليل المكاني بتقييم العلاقات القائمة بينهم وبين تلك التي تحيط بالمساحة، مما يعطي المعلومات والقيمة التشغيلية في النمذجة الجغرافية التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة[39].

نستخلص انطلاقا من التعريفات السابقة، أن الأهمية الوظيفية لنظم المعلومات الجغرافية تكمن في كون أنها يمكن أن تقوم بجمع وتخزين المعطيات والبيانات، وعرضها ومعالجتها وتحليلها وإظهارها في شكل خرائط وجداول، تمكن صناع القرار من صياغة القرارات المناسبة بشأن استعمال الأرض، وكذا معالجة القضايا المتعلقة بالظواهر المجالية المختلفة. في حين أن الاستشعار عن بعد يساعد على إمكانية الحصول على مرئيات فضائية، تغطي مجال معين بأطياف متعددة، ويسجل البيانات والمعلومات ذات الأبعاد المجالية، التي يمكن دمجها ومعالجتها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية (الشكل رقم 2). إذن، فإلى أي حد يمكن أن تساهم نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في التصدي للسلوك الإنساني المنحرف وحماية البيئة الاجتماعية منه؟

شكل رقم 2: المكونات الأساسية لتشغيل نظم المعلومات الجغرافية

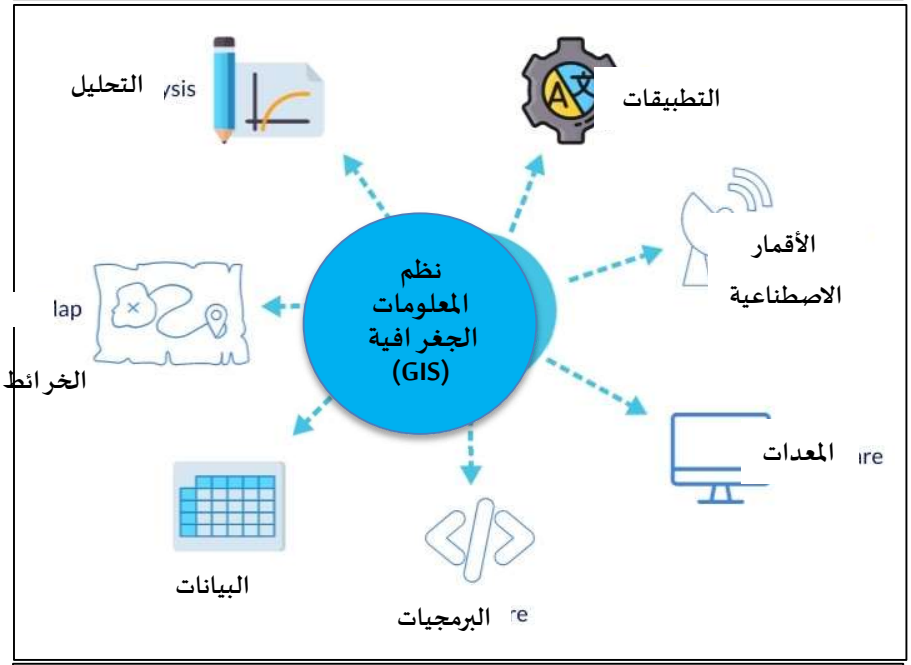

المصدر: content://media/external/downloads/173802 (بتصرف)

لقد بدأ اهتمام الجهات المكلفة بتدبير السياسات الأمنية في الدول المتقدمة بمسألة فهم وتحليل البعد المكاني للجريمة، عن طريق جمع البيانات الخاصة بالوقائع والأحداث وربطها بالموقع الجغرافي(GPS)، خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي. وبالموازاة مع هذا الاهتمام، سجلت تقنية نظم المعلومات الجغرافية طفرة نوعية، حيث بدأ النظر في مبادئ الجغرافيا والمعلومات المكانية باستخدام التقنيات الحديثة، كآلية جديدة للتصدي للجريمة والحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي.

في الوقت الحالي، الجرائم منظمة بشكل جيد ويصعب التحقيق فيها والكشف عن مرتكبيها، وبالتالي أصبح الوضع أكثر تعقيدا بسبب التقدم التكنولوجي. لذلك، أصبح التخطيط الاستراتيجي للحد من الجريمة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية أمرا لا يتطلب التأجيل، باعتبارها وسيلة أمنية فعالة، تلعب أدوارا أمنية مهمة في مكافحة الجريمة والوقاية من تأثيراتها، وتكمن هذه الأدوار فيما يلي:

- إيجاد تفسير منطقي للظواهر الإجرامية الأكثر انتشارا بمجال ما، اعتمادا على جمع البيانات التاريخية للجريمة المتوفرة بمراكز الشرطة وربطها بالبيئة الجغرافية وتحليل العلاقة القائمة بينهما، بهدف تحديد بدقة الأسباب والدوافع المؤدية إلى ارتكابها، واتخاذ القرارات الصائبة بشأنها؛
- إنجاز خرائط التوزيع المجالي للجرائم وتحديد المناطق الساخنة (البؤر المنتجة للجريمة)، بغرض تمكين الإدارة الأمنية من إعداد خطط استراتيجية استباقية للتدخل، وتوطين مراكز الشرطة بها وتوفير المعدات اللوجستيكية والتقنية اللازمة والموارد البشرية الكافية، كإجراءات وقائية للحيلولة دون وقوعها والتدخل الفوري في حالتها؛
- تشخيص دقيق لخصائص المجرمين ولطبيعة الجريمة لكل منطقة من مناطق المدينة، لمعرفة اتجاهات نمو وتطور الجريمة والتوقعات المستقبلية لها، بغية توفير الأساليب الكافية والفعالة للتتبع والمراقبة والرصد، وكذا توفير الاحتياجات الضرورية وتحديث التقنيات لمواكبة مستجداتها.

2-3-2- أهمية الذكاء الاصطناعي في حماية البيئة الاجتماعية من الجريمة

كانت الآلات الذكية الأولى "موضوع خيال علمي"، لكن اليوم أصبح "موضوع خيار عملي" لا يمكن تحقيق أي تقدم علمي في شتى المجالات إلا بتوظيفها واستخدامها. فقد أصبح "الذكاء الاصطناعي" (Artificial Intelligence) اليوم حقيقة وله تأثيرات عميقة على حياتنا اليومية، غزت تطبيقاته العديد من الجوانب: الزراعية، الصناعية، التعليمية، الطبية، الخدماتية، النقل واللوجستيك، وحتى السلامة العامة والعدالة الجنائية... هذه أخيرة، تمكن الجهاز الأمني بالكشف عن الأنماط والسلوكيات الشاذة، وتوقع سلوك المجتمعات وأنواع الجريمة، وحماية البنية التحتية الحيوية، وكشف الشبكات الإجرامية، إلى غير ذلك من الأدوار الأمنية المهمة.

أدت الثورة الصناعية الرابعة وظهور خوارزميات الذكاء الاصطناعي إلى مكننة الحياة البشرية، عن طريق توظيف الكم الهائل من البيانات والمعلومات الرقمية ومعالجتها وتحليلها. كما ساعدت برمجيات التكنولوجيا الرقمية على حل المسائل واتخاذ القرارات المناسبة. فالذكاء الاصطناعي (AI) هو ذلك العلم الذي يعرف تطورا سريعا في مجال علوم الحواسب، ظهر خلال منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، ويرجع الفضل في وضع أول تعريف له إلى "جون ماكرثي" (John McCarthy) الذي اعتبر أن الذكاء الاصطناعي هو: "علم وهندسة صناعة الآلات الذكية"[40]. وعرفه البعض آخر على أنه: "قدرة الأجهزة الرقمية والحواسب الآلية على القيام بمهام تحاكي المهام التي تؤديها الكائنات المتسمة بالذكاء، مثل القدرة على التفكير والتعلم من التجارب السابقة وغير ذلك من العمليات التي تتطلب أدائها توافر القوة العقلية (الذهنية)[41]. والذكاء الاصطناعي ما هو إلا محاكاة لذكاء البشر، من خلال تطوير تقنيات تكنولوجية قادرة على أداء العطاءات البشرية بشكل ذكي عن طريق استخدام احتمالات المنطق استنادا إلى البيانات المزود بها. فهو إذن، علم يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق إنشاء تطبيقات متخصصة قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، فتلك التقنيات تفكر وتستنتج وتعطي الحلول، بل وتتنبأ بالمستقبل أيضا[42].

قبل الحديث عن وظيفة استخدامات نظام الذكاء الاصطناعي، لا بد من الإشارة إلى العناصر الأساسية المكونة لوظيفة تشغيله، على النحو الآتي:

أولا: المكونات التقنية الأساسية لوظيفة الذكاء الاصطناعي

ولاضطلاع الذكاء الاصطناعي بوظيفة التنبؤ بالجرائم والحيلولة دون وقوعها، يتوقف الأمر على ثلاثة مكونات أساسية، وهي:

- **الخوارزميات (Algorithms)**: هي أساس الذكاء الاصطناعي، وهي عبارة عن مجموعة من الإرشادات البرمجية التي تقوم بحل مشكلة ما أو تنفيذ مهمة معينة بطريقة محددة. فالخوارزميات هي الأداة التي تستخدمها آلات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، من خلال مفاهيم الإحصاء، واكتشاف الأنماط، وتحليل البيانات الضخمة، وربط بعضها ببعض، وإعطاء النتائج.
- **البيانات الضخمة (Big data)**: هي تلك البيانات الهائلة التي تزود بها برمجيات الذكاء الاصطناعي (وسائل التواصل الحديثة، سجلات ومحاضر الشرطة، الاستشعار عن بعد، صور الأقمار الاصطناعية، وكاميرات المراقبة...)؛ فكلما تضخمت البيانات سَهُل التوقع والتنبؤ.
- **التعلم الآلي (Machine Learning)**: من ميزة الذكاء الاصطناعي أنه يتعلم بشكل تلقائي من خلال البيئة المحيطة به والتجارب السابقة، يطور نفسه بنفسه ويتكون لديه منطق خاص به في التحليل والتنبؤ[43].

ثانيا: مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة

ينبغي على الأجهزة الأمنية مواكبة التقدم الحاصل على مستوى تقنيات الذكاء الاصطناعي والعمل على توسيع الحلول الرقمية الذكية، من خلال إطلاق إمكانات الآنية في التنبؤ ومنع الجرائم والأعمال التي تهدد سلامة المواطنين. ومن الأمثلة على التكنولوجيات التي تستخدم لجمع البيانات الآنية لمكافحة الجريمة والإرهاب نُظُم الكشف عن الطلقات النارية، وكاميرات المراقبة بالفيديو الذكية، ونظم المراقبة المنزلية ومنصات رسم خرائط الجريمة، والتنبيهات عن الجريمة بواسطة الحشد الجماعي للتبليغات، والأدوات الذكية للكشف عن التهديدات التي تستخدم في مراقبة الحشود. وإذا ما استخدمت هذه التكنولوجيات بشكل ملائم، يمكنها أن تساعد سلطات المدينة على التنبؤ بالجرائم وردعها قبل حدوثها عن طريق تشغيل نظم التعرف على الوجه، وقراءة لوحات السيارات[44]. وتنقسم مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي إلى أربع وظائف أساسية، على النحو الآتي[45]:

- **تسجيل وتحليل أشرطة الفيديو وصور السلامة العامة:** يتم استخدام هذه التقنية من قبل الأجهزة الأمنية والمكلفين بالتحقيقات والعدالة الجنائية للكشف عن المتورطين في الأعمال الإجرامية، عن طريق الاستعانة بخبراء في تحليل الصور والفيديوهات ومعالجتها الفورية. هذه التقنية تساعد على تجنب الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها العنصر البشري، بسبب الحجم الهائل للمعلومات والتغييرات السريعة التي تتعرض لها.
- **تحليل الحمض النووي (ADN)**: يمكن أن يفيد الذكاء الاصطناعي الشرطة العلمية (الطب الشرعي) والمكلفون بإنفاذ القانون من الوصول إلى أدلة علمية تهم المتورطون في الجريمة، عن طريق الكشف عن بقايا الحمض النووي (الدم، اللعاب، السائل المنوي وخلايا الجلد) العالقة بالضحية أو مكان وقوع الجريمة وتحليلها. هذه التقنية، لها القدرة على تحليل بيانات معقدة تفوق القدرة البشرية، أحدثت قفزة نوعية في العلوم الجنائية، من خلال تمكن العدالة من الوصول إلى الجناة واخضاعهم للجزاء والعقوبة.
- **اكتشاف الطلقات النارية:** يوفر اكتشاف توقعات الأنماط في تحليل الطلقات النارية مجالا آخرا لاستخدام الخوارزميات، عن طريق تحليل ملفات صوت الطلقات النارية من الهواتف والأجهزة الذكية، بناء على ملاحظة وجودة التسجيلات الصوتية يتم الكشف عن السلاح الناري والذخيرة، وهندسة المشهد... باستخدام نموذج رياضي محدد بدقة يساعد الأجهزة الأمنية على التعرف بكل سهولة على موقع الحادث في وقت وجيز.
- **التنبؤ بالجرائم:** التحليل التنبئي عملية معقدة تستخدم كميات هائلة من البيانات للتنبؤ بالنتائج المحتملة، تقع هذه المهمة على عاتق الأجهزة الأمنية للقيام بها أثناء عمليات الرقابة والتتبع والرصد.

خلاصة

وفي محصلة الأمر، إن الآليات المساهمة في تشكل الفضاءات المنتجة للجريمة بالمجالات الحضرية تنحصر في ثلاثة عناصر رئيسة هي: احتدام ظاهرة الهجرة القروية نحو المدن التي تعرف صحوة اقتصادية نوعية، وغياب مؤسسات ومرافق الاستقبال، وضعف التخطيط الاستراتيجي المندمج الذي يراعي الخصوصيات المجالية للمدن، بهدف إنتاج مجالات حضرية بوظائف مميزة ومتعددة. وفي غياب رؤية شمولية واضحة لما يجب أن تكون عليه المجالات الحضرية، يبقى التعمير الذاتي، بمختلف ألوانه وأطيافه، يلعب الدور الريادي في إنتاج هذه المجالات، يستفيد من "الفوضى الخلاقة في مجال التعمير"، على حساب الأراضي المستغلة فلاحيا أو التي بها غطاء غابي أو على حساب مناطق تعرف تهديدات بيئية متكررة...؛ حيث يتوفر الرصيد العقاري البخس، يتناسب والقدرة الشرائية للساكنة الوافدة من مناطق الطرد البيئي.

ولتجاوز الإشكالات المرتبطة بالجريمة التي تنتجها المجالات الحضرية والشبه الحضرية، حسب وجهة نظرنا المتواضعة، لا بد من تجفيف منابع الهجرة القروية، والبحث عن مسالك ومسارات التنمية الترابية الممكنة بالمجالات الحضرية، وتفعيل آليات الحكامة الأمنية وتحديث أساليبها عن طريق توظيف ما توصلت إليه نتائج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي التطور التكنولوجي؛ من قبيل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي... للحد من انتشارها والتقليل من تأثيراتها على المجال والمجتمع، من أجل بناء مجتمع سوي يتمتع بالأمن والسلم والاستقرار، باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق شرط من شروط التنمية الترابية.

الهوامش:

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، "المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية في المنطقة العربية: دروس من الجائحة"، الأمم المتحدة، بيروت ـــــ لبنان، ص.07.

[2] – البوني (رشيد)، 2022، "رهان الحكامة الأمنية في حماية البيئة الاجتماعية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد: 146، الطبعة الأولى، مطبعة البيضاوي ـــــ سلا، ص.67.

[3] – المالكي (عبد الرحمان)، 2019، "مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة"، الطبعة الثانية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، صفحات من 127 إلى 131.

[4] – الصياد (نزار)، 2021، "العمران التحتي وثقافة العشوائيات: دراسة نقدية"، مجلة عمران، العدد 37، ص. 89.

[5] – Nuissl, Henning and Dirk, Heinrichs, 2013, «Slums: perspectives on the definition, the appraisal and the management of an urban phenomenon», DIE ERDE 144 (2), p.106.

[6] – عرب الموسوي (محمد)، 2018، التحليل الجغرافي لواقع السكن العشوائي في مدينة العمارة"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 4، ص. 240. الموقع الإلكتروني: https://journals.ju.edu.jo

[7] – سيد علي (موسى) وسواكري (طاهر)، 2019، "العنف والجريمة لدى الشباب في الأحياء السكنية الهامشية"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد رقم 9، العدد رقم 1، ص. 170.

[8] – البوني (رشيد)، 2022، مرجع سبق ذكره، ص. 241.

[9] – يسيني (ياسين)، 2020، "شباب الأحياء الصفيحية في المغرب التمييز والوصم واستراتيجيات المقاومة: دراسة حالة 'دوّار الصهد' في مدينة تمارة"، مجلة عمران، العدد 34، المجلد 9، ص. 56.

[10] – البوني (رشيد)، 2022، مرجع سبق ذكره، ص. 313.

[11] – أحداف (محمد)، 2017-2018، "علم الإجرام: النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي"، الطبعة الثانية، مطبعة وراقة سجلماسة، مكناس ـــــ المغرب، ص.37.

[12] – البوني (رشيد)، 2022، مرجع سبق ذكره، ص. 314.

[13] – عروسي (لسمر)، 2016، "فلسفة العقاب: من المدرسة التقليدية إلى ما بعد الحداثة"، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ـــــ المغرب، الصفحتان: 11 و12.

[14] – حمداوي (إبراهيم)، 2017، "الجريمة في المجتمع المغربي: دراسة سوسيولوجية"، الطبعة الثالثة، دار القلم بالرباط ـــــ المغرب، ص. 19.

[15] – حمداوي (إبراهيم)، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 31.

[16] – البوني (رشيد)، 2022، مرجع سبق ذكره، ص. 315.

[17] – المالكي (عبد الرحمان)، 2016، "السوسيولوجيا الكولونيالية أما ظاهرة الهجرة القروية في المغرب"، مجلة عمران، العدد: 17، ص. 92.

[18] – عطوف (الكبير)، 2020، "التمدين والهجرة والتحولات الاجتماعية في تاريخ الدار البيضاء في ظل إكراهات الماضي وتحديات الحاضر (1912 – 2014)"، مجموعة مؤلفين، "المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة"، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، ص. 299.

[19] – المالكي (عبد الرحمان)، 2016، مرجع سبق ذكره، الصفحتان: 95 و96.

[20] – صواب (ماجدة)، 2020، "السكن العشوائي بالمغرب: عوامل التشكل واستراتيجيات الإدماج"، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الثاني، العدد السادس، المركز الديمقراطي العربي، برلين ـــــــ ألمانيا، ص. 14.

[21] – سيد علي (موسى) وسواكري (طاهر)، 2019، مرجع سبق ذكره، ص. 171.

[22] – الصياد (نزار)، 2021، مرجع سبق ذكره، ص. 91.

[23] – رشيق (عبد الرحمان)، 2019، "الإيكولوجيا العمرانية وعلاقات الجوار والهاجس الأمني: مدينة الدار البيضاء نموذجا"، العشوائيات، السفير العربي"، جمعية تقاطعات، مكتب شمال إفريقيا، مؤسسة روزا لكسمبورغ، ص. 73.

[24] – بلفقيه (محمد)، 2022، المدينة: المسار والمصير"، الطبعة الأولى، دار نشر المعرفة، الرباط ـــــــ المغرب، ص.826.

*– للمزيد من التوضيح بخصوص هذا المعطى، يرجى الاطلاع على كتاب حول: **"المسألة العقارية بشمال المغرب بين التنوع والتعقيد والسبيل إلى الحكامة المرجوة"**، إشراف وتنسيق: بوليفة (عبد العزيز) والشيخي (نور الدين) والعبد لاوي (محمد)، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان الطبعة الأولى: 2021، مطبعة فولك، طنجة ـــــــ المغرب.

[25]– بلفقيه (محمد)، 2022، مرجع سبق ذكره، الصفحتان: 826 و827.

[26] – عبد الرؤوف (علي) ،2020، "الفوضى العمرانية الخلاقة في فضاءات مدينة القاهرة بعد ثورة كانون الثاني / يناير 2011 جسور النيل وميدان التحرير"، فصل في كتاب: المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، ص. 557.

[27] – حمداوي (إبراهيم)، 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 53.

[28] – المالكي (عبد الرحمان)، 2016، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

[29] – البوني (رشيد)، 2022، مرجع سبق ذكره، ص. 243.

[30] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021، ص.vii.

[31] – Amirzadeh, M.; Sobhaninia, S.; & Sharifi, A.; Urban resilience: A vague or an evolutionary concept?; Sustainable Cities and Society 81 (2022) 103853, p. 1.

[32] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021، ص. Vii.

[33]– Zeng ; X.; Yu, Y.; Yang, S.; Lv, Y.; Sarer, M.N.I. Urban Resilience for Urban Sustainability: Concepts, Dimensions, and Perspectives. Sustainability 2022, 14, 2481. Htts://doi.org/10.3390/su14052481, p. 1.

[34] – البوني (رشيد)، 2022، مرجع سبق ذكره، الصفحتان. 350 و351.

[35] – أزكرار (محمد)، 2021، "نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد: النشأة والتطور والآفاق المستقبلية"، كتاب جماعي، "توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الدراسات المجالية"، تنسيق: النامي (زهير)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين ـــــــ ألمانيا، ص. 14.

[36] – أزكرار (محمد)، 2021، نفس المرجع السابق، ص. 14.

[37] – سلمان (نادية) وباحو (عبد العزيز) والشرقاوي (أحمد)، 2021، "نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وأهم تطبيقاتهما الجغرافية"، كتاب جماعي، "توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الدراسات المجالية"، تنسيق: النامي (زهير)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين ـــــــ ألمانيا، ص. 28.

[38] – أزكرار (محمد)، 2021، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

[39] - Ferreira, J, Joao, P. and Martins, J. "GIS for Crime Analysis: Geography for predictive Models" the Electronic Journal Information Systems Evaluation Volume, 2012, p.40. www.ejise.com

[40] - Rigano, C.; January 2019; "Using Artificial Intelligence to Address Criminal Justice Needs", NIJ Journal / Issue No. 280, p.1.

[41] – فهيل عبد الباسط (عبد الكريم)، 2022، "دور التكنولوجيا الرقمية في تحقيق العدالة الجنائية: الفرص والتحديات"، مجلة جامعة دهوك، المجلد 25، العدد 2، ص. 110.

[42] – عبد المنعم الشريف (محمود سلامة)، 2021، "الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته"، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 2، ص. 343.

[43] – عبد المنعم الشريف (محمود سلامة)، 2021، مرجع سبق ذكره، الصفحتان: 343 و344.

[44] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021، الصفحتان: 15 و16.

[45] - Rigano, C; January 2019; previous reference; p. 2 to 7.